وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور بالجلفة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ وعلم الآثار

النظام الضريبي الفرنسي و أثره على المجتمع الجزائري

(1830–1914م)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية

إعداد الطالب:

- عبد الكريم بلحسين

إشراف الدكتور:

أ. د. الشافعي درويش

لجنة المناقشة

د/ قراش عبد الرحمان	رئيسا
أ. د/ الشافعي درويش	مشرفا مقررا
د/ بشراير وهيبة	ممتحنا

الموسم الجامعي : 1446 _ 1447هـ/ 2025 _2026م

بسم الله الرحمن الرحيم

-الاهداء-

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
الحمد لله الذي ما تم جهد ولا ختم الا بفضله وما تخطى
العبد من عتبات وصعوبات الا بتوفيقه
بفضل الله اتممت مسيرتي الجامعية فاللهم انفعني بما علمتني
وانفع بي، والحمد لله على حسن التمام والختام
اهدي هذا العمل المتواضع إلى من كان لهم الفضل في دعمي
وتشجيعي،
وخاصة الوالدين الغاليين أهدي لهما هذا العمل المتواضع بكل حب
وامتنان.
والى كل من يعرفني من قريب او من بعيد اهدي له عمليي هذا

عبدالكريم

ـ شكر و عرفان ـ

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، والصلاة والسلام على سيدنا
مُحَمَّد ﷺ

اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف **الشافعي درويش** على توجيهاته ونصائحه القيمة التي ساعدتني في إنجاز هذا البحث

كما

اتوجه بالشكر إلى جميع الأساتذة الذين رافقوني طوال مسيرتي الدراسية، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتي ودعمي وفي الأخير،

اشكر عائلاتي على صبرهم وتشجيعهم الدائم،

فبدونهم ما كان...

قائمة المختصرات :

الرمز	المعنى
ط	طبعة
مج	مجلد
ع	عدد
م	ميلادي
هـ	هجري
ت	توفي
تح	تحقيق
د ت ن	دون تاريخ نشر

1. باللغة العربية:

2. باللغة الاجنبية:

الرمز	المعنى
p	PAGE
Op – cit	La référence précédente
Ibid	Lui–même Réf

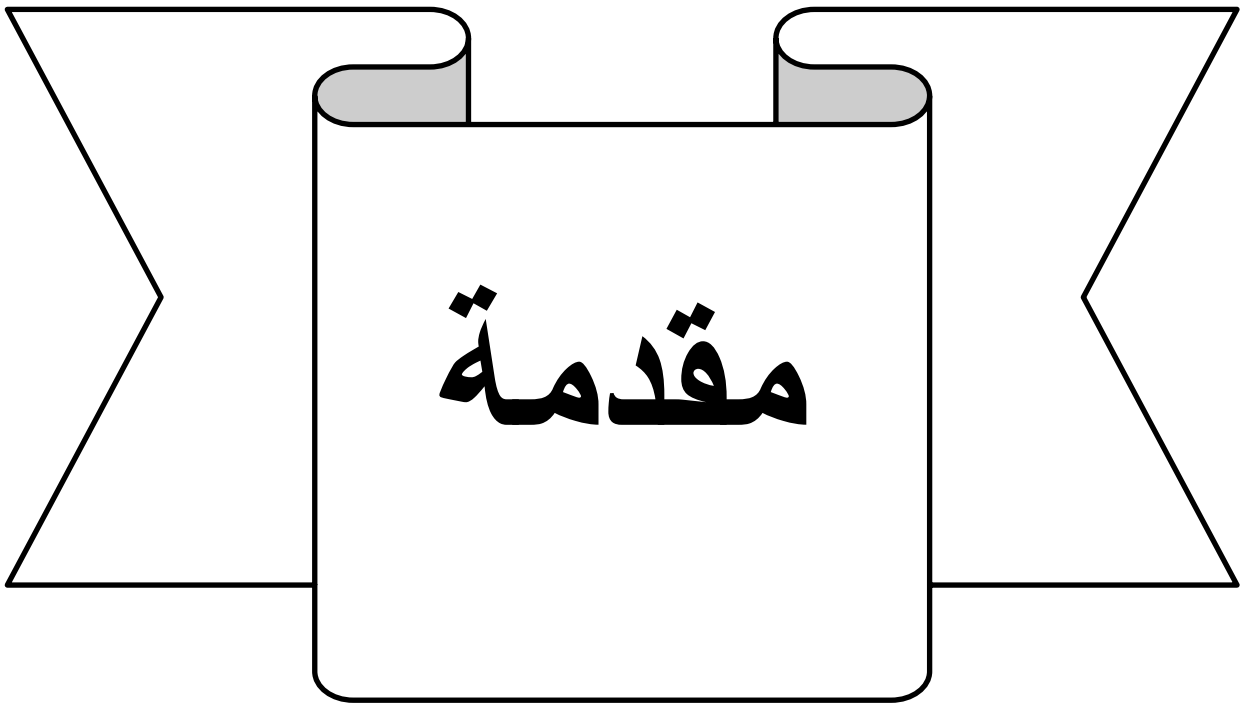
مقدمة

مقدمة :

يُعتبر النظام الضريبي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول في تنظيم مواردها المالية وضبط علاقتها بالمجتمع، كما يشكل في السياق الاستعماري وسيلة أساسية للسيطرة الاقتصادية والسياسية. وقد عمدت القوى الاستعمارية، ومن بينها فرنسا، إلى توظيف السياسة الجبائية كأداة لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية في المستعمرات بما يخدم مصالحها. وفي هذا الإطار، يُعد النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1914 من أبرز الآليات التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي لترسيخ وجوده وإحكام سيطرته على المجتمع الجزائري.

وقد عرفت الجزائر قبل سنة 1830 نظامًا اقتصاديًا تقليديًا يقوم على الفلاحة والحرف والتجارة، إلى جانب منظومة جبائية محلية ارتبطت بالبنية العثمانية السائدة آنذاك، والتي كانت تعتمد على مجموعة من الضرائب الشرعية والعرفية. غير أن الاحتلال الفرنسي أدى إلى إحداث تحول جذري في هذه المنظومة، حيث تم فرض نظام ضريبي جديد تدرج عبر مرحلتين أساسيتين: مرحلة الحكم العسكري ثم مرحلة الحكم المدني، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الجزائري.

1_ أهمية الموضوع:

أ- الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية لهذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على جانب مهم من التاريخ الاقتصادي للجزائر، كما يساعد في فهم طبيعة النظام الضريبي الفرنسي وآلياته، ويكشف عن كيفية استغلال الضرائب كأداة استعمارية. إضافة إلى ذلك، فإنه يساهم في إثراء الدراسات التاريخية المتعلقة بالسياسات الجبائية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية.

ب- الأهمية العملية:

أما الأهمية العملية فتظهر في كون هذا الموضوع يساعد على فهم جذور بعض التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري، كما يبرز تأثير السياسات

الجبائية على حياة السكان، وهو ما قد يفيد في الدراسات المقارنة بين الأنظمة المالية القديمة والحديثة.

2_ الإشكالية :

تتمثل الإشكالية الرئيسية في السؤال التالي:

إلى أي مدى ساهم النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر (1830–1914) في إحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية داخل المجتمع الجزائري؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات، أهمها:

- ✓ ما هي ملامح الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي؟
- ✓ كيف تم بناء وتطوير النظام الضريبي الفرنسي خلال مرحلتي الحكم العسكري والمدني؟
- ✓ ما هي أهم الإصلاحات الجبائية التي فرضتها فرنسا في الجزائر خلال الفترة 1830_1914م؟
- ✓ ما طبيعة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي خلفتها السياسة الضريبية الفرنسية على المجتمع الجزائري؟

3_ المنهجية المتبعة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع، حيث تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع تطور النظام الضريبي الفرنسي عبر مختلف مراحله الزمنية، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي ساعد في تفسير السياسات الجبائية وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب المنهج الوصفي الذي تم من خلاله عرض مختلف المعطيات المتعلقة بالضرائب والنظام المالي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية.

4_ أسباب اختيار الموضوع:

أ. الأسباب الذاتية:

تعود الأسباب الذاتية لاختيار هذا الموضوع إلى اهتمامي بدراسة تاريخ الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، خاصة ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والمالية التي كان لها تأثير مباشر على حياة المجتمع الجزائري.

كما أن الرغبة في فهم طبيعة النظام الضريبي الفرنسي وأثره على مختلف فئات المجتمع، إضافة إلى محاولة التعمق في أحد المواضيع المهمة في التاريخ الاقتصادي، كانت من الدوافع الأساسية لاختيار هذا الموضوع.

ب. الأسباب الموضوعية:

تمثلت الأسباب الموضوعية في في أهمية موضوع النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر، باعتباره أحد أهم أدوات الاستعمار الفرنسي في السيطرة على البلاد.

كما أن هذا الموضوع يسمح بفهم العلاقة بين السياسة الجبائية والواقع الاجتماعي والاقتصادي، إضافة إلى كونه يساهم في إبراز طبيعة التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، ومدى تأثير الضرائب في اندلاع المقاومة والثورات الشعبية.

5_ عرض الخطة:

تم تقسيم هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول رئيسية اضافة الى مقدمة وخاتمة وملاحق:

حيث تناول **الفصل الأول الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي سنة 1830**، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول القطاعات الاقتصادية في الجزائر قبل الاحتلال، حيث يندرج تحته **المطلب الأول** المتعلق بالنشاط الفلاحي والرعوي، في حين يتناول **المطلب الثاني** النشاط الصناعي والتجاري من خلال دراسة الحرف والصناعات التقليدية إلى جانب التجارة الداخلية والخارجية. أما **المبحث الثاني** فقد خصص للبنية المالية والجبائية في الجزائر قبل الاحتلال، حيث يتناول **المطلب الأول** النظام المالي والجبائي من حيث أنواع الضرائب وطرق الجباية والتنظيم المالي، بينما يسلط **المطلب الثاني**

الضوء على أثر النظام الجبائي على المجتمع والاقتصاد من خلال بيان انعكاساته على الفئات الاجتماعية والاقتصاد المحلي.

أما **الفصل الثاني فقد خصص لدراسة النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1914**، حيث قسم إلى مبحثين، يتناول **المبحث الأول** النظام الجبائي في ظل الحكم العسكري بين 1830 و1870، ويتضمن **المطلب الأول** أسس النظام الجبائي الفرنسي في الجزائر من حيث ظروف نشأته وأهدافه وتنظيمه، في حين يتناول **المطلب الثاني** أنواع الضرائب وخصائص الجباية في المرحلة العسكرية . أما **المبحث الثاني** فيتناول الإصلاحات الضريبية في ظل الحكم المدني بين 1870 و1914، حيث يسلط **المطلب الأول** الضوء على التحولات في السياسة المالية بعد 1870، بينما يعالج **المطلب الثاني** الإصلاحات القانونية في النظام الضريبي الفرنسي وما رافقها من تنظيم وتطوير للمنظومة الجبائية.

في حين تناول **الفصل الثالث الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الضريبي الفرنسي على المجتمع الجزائري خلال الفترة نفسها**، حيث قسم إلى ثلاثة مباحث، خصص **المبحث الأول** للآثار الاقتصادية من خلال دراسة مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات، إلى جانب إرهاق السكان المحليين وإضعاف الاقتصاد التقليدي، أما **المبحث الثاني** فقد تناول الآثار الاجتماعية من خلال تفقير المجتمع وظهور المجاعات والأوبئة، إضافة إلى انتشار الهجرة الداخلية والخارجية، بينما خصص **المبحث الثالث** للآثار السياسية من خلال دراسة موقف القيادات التقليدية والدينية من الجباية، وعلاقة السياسة الجبائية باندلاع الثورات الشعبية.

6_ عرض ونقد اهم المصادر والمراجع:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة، التي شملت الكتب التاريخية، والدراسات الأكاديمية، والأطروحات الجامعية، وذلك بهدف الإحاطة بمختلف جوانب موضوع النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر وآثاره على المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1914.

ومن بين أهم المصادر المعتمدة كتاب كتاب الجزائر لـ أحمد توفيق المدني، والذي يُعد من المصادر المهمة في دراسة تاريخ الجزائر الحديث، حيث تناول فيه المؤلف مختلف المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر، مع التركيز على آثار الاحتلال الفرنسي في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أفاد هذا المرجع الدراسة في فهم طبيعة التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري بعد الاحتلال، غير أن المؤلف تأثر في بعض المواضع بالنزعة الوطنية والإصلاحية التي طبعت كتابات المرحلة، مما يجعل بعض آرائه ذات طابع دفاعي أكثر منه تحليلي.

كما تم الاعتماد على كتاب الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900 لـ أبو القاسم سعد الله، والذي يعتبر من أهم المراجع في التاريخ الجزائري الحديث والمعاصر، لما يتميز به من دقة علمية واعتماد على مصادر ووثائق متنوعة. وقد ساعد هذا المرجع في فهم انعكاسات السياسة الاستعمارية الفرنسية على المجتمع الجزائري، خاصة ما تعلق بالمقاومة الشعبية ومواقف الجزائريين من السياسات الاستعمارية، رغم أن تركيزه الأكبر كان على الجانب السياسي والحركة الوطنية أكثر من الجانب الجبائي.

واعتمدت الدراسة كذلك على كتاب الضريبة العقارية في القانون الجزائري دراسة مقارنة، الذي تناول موضوع الضرائب العقارية من منظور قانوني مقارن، وقد أفاد في توضيح بعض المفاهيم الجبائية والمالية المرتبطة بالنظام الضريبي، إلا أن طابعه القانوني جعله أقل تركيزًا على البعد التاريخي المرتبط بالفترة الاستعمارية.

ومن بين المراجع المهمة أيضًا كتاب نصوص سياسية جزائرية من القرن التاسع عشر 1830–1914 لـ جمال قنان، والذي يضم مجموعة من النصوص والوثائق السياسية المتعلقة بتاريخ الجزائر خلال القرن التاسع عشر. وقد ساهم هذا المرجع في دعم الدراسة بوثائق ونصوص تساعد على فهم طبيعة السياسة الاستعمارية الفرنسية ومواقف الجزائريين منها، غير أن اعتماده على النصوص الوثائقية أكثر من التحليل جعل الحاجة قائمة إلى مقارنته بمراجع تفسيرية أخرى.

كما تم الاستفادة من دراسة آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830–1954، التي تناولت مختلف الآثار التي خلفتها السياسة الاستعمارية على المجتمع الجزائري، خاصة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. وقد ساعد هذا

المرجع في تحليل انعكاسات السياسة الضريبية على المجتمع الجزائري، إلا أن اتساع الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة جعل بعض الجوانب المتعلقة بالفترة المدروسة تُعرض بشكل مختصر.

7_ الدراسات السابقة :

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة ، فقد شكلت أطروحة الضرائب في الجزائر 1792–1865 دراسة مقارنة لـ توفيق دحماني من أهم الدراسات التي اعتمدت عليها هذه المذكرة، نظرًا لتخصصها المباشر في موضوع الضرائب وتناولها المقارن للنظام الجبائي قبل الاحتلال الفرنسي وبعده. وقد أفادت الدراسة بشكل كبير في فهم أنواع الضرائب وطرق الجباية والتحولات التي عرفها النظام الضريبي، غير أن تركيزها الزمني توقف عند سنة 1865، مما استدعى الاعتماد على مراجع أخرى لاستكمال الفترة الممتدة إلى سنة 1914.

8_ الصعوبات:

قد واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات تمثلت في:

- ✓ صعوبة الحصول على بعض المصادر المتخصصة والدقيقة المتعلقة بالنظام الضريبي خلال الفترة الاستعمارية .
- ✓ تشتت المعلومات بين المراجع مما استلزم جهدًا في الجمع والتحليل .
- ✓ اختلاف الآراء بين الباحثين حول بعض الجوانب التاريخية للسياسة الجبائية .
- ✓ كثافة المصطلحات الاقتصادية والمالية مما تطلب تبسيطًا لفهمها وتوظيفها بشكل صحيح في الدراسة.

الفصل الأول:

الاوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي1830:

أولا: القطاعات الاقتصادية في الجزائر قبل الاحتلال:

1_ النشاط الفلاحي والرعوي.

2_ النشاط الصناعي والتجاري.

ثانيا: البنية المالية والجبائية في الجزائر قبل الاحتلال:

1_ النظام المالي والجبائي.

2_ أثر النظام الجبائي على المجتمع والاقتصاد.

يُعدّ فهم الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي سنة 1830 مدخلًا أساسيًا لتحليل التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، خاصة في ظل التغيرات التي مست مختلف البنى الاقتصادية والمالية. فقد تميز الاقتصاد الجزائري في تلك المرحلة بطابع تقليدي قائم أساسًا على النشاط الفلاحي والرعوي، إلى جانب وجود نشاط صناعي حرفي وتجارة داخلية وخارجية ساهمت في تحريك عجلة الاقتصاد، رغم محدودية الوسائل والتقنيات المستعملة.

وفي المقابل، عرفت الجزائر نظامًا ماليًا وجبائيًا خاصًا بها في ظل الحكم العثماني، حيث تنوعت الضرائب وتعددت أساليب جبايتها، مما انعكس بشكل مباشر على مختلف فئات المجتمع، خاصة الفلاحين والتجار. ويكتسي هذا الجانب أهمية كبيرة، كونه يمثل الإطار الذي سيُقارن لاحقًا بالنظام الضريبي الفرنسي، من حيث طبيعته وأهدافه وآثاره.

وعليه، يسعى هذا الفصل إلى تسليط الضوء على أهم ملامح الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال، من خلال التطرق إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية، ثم إبراز خصائص البنية المالية والجبائية وأثرها على المجتمع والاقتصاد.

أولا: القطاعات الاقتصادية في الجزائر قبل الاحتلال:

1_ النشاط الفلاحي والتجاري:

❖ **الفلاحة:**

إن المتفحص للوضع الاقتصادي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي ،سيلاحظ حياة اقتصادية مستقرة، حسنة ، تفي بحاجيات المجتمع فنجد الميدان الزراعي في الجزائر العثمانية حققت اكتفاءها الذاتي وضمنت أمنها الغذائي، وانتاجها كان متنوعا ووفيرا كما شهد على ذلك الاسرى والمسافرون الاوروبيون ،ومنهم مسافر فرنسي يدعى "طوماس" ، الذي وصف أحد بساتين مدينة الجزائر[1] التابع لمالكه "إبراهيم الكراغلي" ، إذ سرد مختلف أنواع الخضر والفواكه :من برتقال، ليمون، لوز، عناب، رمان، تين، تفاح، موز، كرز ، التوت بنوعيه الابيض والاحمر ، المشمش بالإضافة إلى مختلف أنواع الزهور وأصناف الخضر.[2]

فقد حققت الجزائر في العهد العثماني ،أمنها الغذائي واكتفت من المنتوجات الزراعية ، فهذه سهول متيجة ومرتفعات الساحل وباقي الاقاليم الجزائرية الأخرى الخصبة تستغل في زراعة الحبوب وغراسة الزيتون وإنتاج القمع والعسل ،الصوف، الجلود والاخشاب وهي في أغلبها موجهة للتصدير الخارجي.[3]

---

[1] **مدينة الجزائر** : ترجع نشأة مدينة الجزائر إلى ظهور الفنيقيين في حوض البحر الأبيض المتوسط الذين خرجوا من فنيقية باحثين عن المعادن والبضائع ، ومنشئين للمستعمرات التجارية على الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، وحيث إستقر بهم الحال و أسسوا مدنا كثيرة إختلف في تمثيلها للأهداف التي أسست لها فمنها المراكز التجارية ، ومنها المدن العمرانية ، ومنها العواصم السياسية ، **انظر:** عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ المدن الثلاث –الجزائر–المدية –مليانة ،ط 1 ،دار القصبة ، الجزائر 2007م ، ص75

[2] أحمد حداد ، نتائج التحولات الاقتصادية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي وموقف التيار الاصلاحي منها، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد الثامن، العدد الثالث، جوان 2023 ، ص ص10_11

[3] أحمد حداد ، المرجع نفسه، ص11

وغنى الجزائر لاحظه الجنرال "بيجو Bugeaud [1]"سواء من حيث خصوبة التربة أو من جانب الكمية والوفرة بقوله: "**أن الجزائر كانت تنتج فعلا الكثير من الحبوب ومن الثروة الحيوانية، ولها القابلية لإنتاج أكثر**".[2]

أما الثروة الحيوانية فقد كانت متوفرة ولكنها كانت تواجه بعض المشاكل أيضاً ونلاحظ أنها كانت منتشرة في كامل البلاد ، أغلبها كان في الهضاب العليا . وكانت البقر تشكل المصدر الرئيسي لرأس مال الأهالي لأنهم لا يستهلكون في الغالب إلا الأغنام، وبالإضافة إلى الحبوب والماشية كان هناك إنتاج الحيول . وقد حافظت الجزائر على سلالة نقية من الخيول الجيدة . وكانت بعض المناطق قد امتازت بتأصيل الحيول مثل قبائل اليعقوبية وبنى أنجاد وسكان جنوب وهران وسهول وادى الشلف. [3]

❖ **التجارة الداخلية :**

لعبت القبائل الرحالة دورا كبيرا في تنشيط الأسواق السنوية من هذه القبائل تذكر أولاد سيدي الشيخ و لرباع و أولاد نايل و النمامشة و غيرها. يتم في هذه الأسواق السنوية، تبادل منتوجات الصحراء وإفريقيا المتمثلة أساسا و الماشية والأصواف و ريش النعام بمنتوجات التل المتمثلة أساسا في الحبوب والزيوت، والتي كما تعقد أسواق سنوية يتم فيها تبادل منتوجات المناطق الجبلية بمنتوجات المناطق السهلية كما كان في منطقة بوسعادة.[4]

ويذكر ايضا يحيى بوعزيز ان التجارة العلاقات التجارية الداخلية كانت مزدهرة فوصف النشاط التجاري بانه يشبه قطعة فسيفساء ، وذلك من خلال الطرق التجارية الرئيسية

---

[1] **الجنرال "بيجو Bugeaud** 1774–1849 : عرف كذلك بديزلي ، رقي الى رتبة مارشال فرنسا في 31 جويلية 1843 ، حارب قبل مجيئه الى الجزائر في اسبانيا ، تولى الحكم في الجزائر من 29 ديسمبر 1840 الى 29 جوان 1847، سلك خلالها سياسة القهر ، العنف، الابادة، التهجير، والنفي في اطار الحرب الشاملة التي مارسها تجاه الجزائريين. **انظر**: أحمد حداد، المرجع السابق، ص11

[2] نفسه.

[3] ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث : بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر1982 ، ص145

[4] صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514_1830ن دار هومة، الجزائر، 2012، ص339

والتي فاق عددها 15 طريقا، فكانت القوافل تجوب الصحراء الجزائرية وهي محملة بالسلع والبضائع النادرة والنفيسة من الاقمشة والسروج، والالجمة والادوات الحديدية كالقدور والسكاكين والابر والاواني المنزلية...[1]

❖ **التجارة الخارجية:**

لقد عرفت الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي نشاطًا تجاريًا خارجيًا نشطًا نسبيًا، ارتبط أساسًا بالموانئ الساحلية الكثيرة الواسعة التي كانت تستقبل وترسل السلع والبضائع من وإلى أوربا والشرق ، وإلى جانب ذلك كانت طرق القوافل التي تربط الجزائر الشمالية بالسودان القديم عبر الصحراء ، فكانت البضائع الجزائرية تصل باستمرار إلى أفريقية وتعود القوافل محملة بالإنتاج السوداني الذي يستهلك أغلبه محلياً ويصدر فائضه إلى الخارج ، كانت التجارة الخارجية إذن مزدهرة . وكان التعامل مع أوربا يتضمن تصدير الحبوب الذي غالبا ما كانت تتولاه بعض الدول التي تتمتع بامتيازات معينة . وكانت الجزائر تصدر إلى جانب ذلك الأخشاب، والحوامض والريش ، والعسل والحديد ، والصوف ، والجلود ، والشمع ، وكانت تستورد الأقمشة والجواهر والسكر والأسلحة.[2]

ومن بين اهم الواردات الجزائرية من البلدان الأوربية كانت تأتي من مدينتي مرسيليا وليفورنة في كل سنة تأتي من مرسيليا 5 إلى 6 سفن محملة بالسكر و البن و الحديد و الورق و الخردوات .[3]

وبصفة عامة فقد كانت التجارة الجزائرية في اواخر العهد العثماني محتكرة من قبل اليهود الذين كان لهم دور كبير في رواج المنتوجات الاوروبية في الجزائر،[4]فمنذ أواخر القرن الثامن عشر أصبحت دار بكرى و بوشناق تسيطر على التجارة الخارجية الجزائرية ولاسيما

---

[1] عبد الحكيم رواحنة ، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870_1930، مذكرة مقدمة لنسل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر_باتنة، 2014/2013م ، ص47

[2] ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص142

[3] صالح عباد، المرجع السابق ، ص343

[4] عبد الحكيم رواحنة ، المرجع السابق ، ص47

في مينائى وهران والجزائر . فكانت هذه الدار تتمتع بثقة الحكام العثمانيين وتشرف على ثلثى التجارة الخارجية . وكان هؤلاء اليهود يتبعون نظاما محكما في الدفع عن طريق التعويض . وتذكر المصادر الفرنسية أن دار بكرى و بوشناق [1]قد صدرت سنة 1793 وحدها ، أكثر من مائة باخرة قمح من ميناء وهران فقط إلى فرنسا.[2]

2_ النشاط الصناعي والحرفي:

لم تقتصر الحرف في الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي على مجرد أنشطة إنتاجية متفرقة، بل اتخذت طابعًا تنظيميًا واضحًا داخل المدن، حيث خضعت لنوع من التنظيم المهني الذي يضبط عمل الحرفيين ويحدد علاقاتهم داخل المجتمع الحضري. وقد ساهم هذا التنظيم في ضمان استمرارية الحرف وتحسين جودة الإنتاج، إضافة إلى تنظيم شؤون العاملين فيها. [3]

وقد تنوعت الحرف والصناعات في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، كالاتي:

أولا: الصناعات المعدنية والحدادة:

- ✓ الحدادون
- ✓ الصفارون / صناع النحاس
- ✓ الشكايجية / صناع الأسلحة
- ✓ السمارون (صناعة حدوات الحيوانات)
- ✓ المراجون (صناعة البروج وحاملات الخراطيش)

---

[1] **الشركة اليهودية بكري – بوشناق** : اتخذت مقرا لها بمدينة الجزائر بطريقة غير مباشرة السبب الرئيسي للاحتلال الفرنسي، ففي عام 1793 كانت المجاعة تفتك بالناس في فرنسا، فاضطرت هذه الأخيرة بدولتها للاستدانة من هذه الشركة بدين قدره حوالي 15 مليونا لتتزود بالحبوب الجافة. فقدم الداي سيدي حسان 1790– 1798 بنفسه جزءا من التموينات وبالمقابل سددت حكومة نابليون الأول جزء من المبلغ. وفي عام 1819 خفض تحكيم بالتراضي بين الطرفين إلى مبلغ 07 ملايين مع التحفظ بشأن الديون الفرنسية لدى بوشناق وبكري ورخص القانون الصادر بتاريخ 24 جويلية 1820 الحكومة الفرنسية بتسديد هذا المبلغ للسلطة الحاكمة بمدينة الجزائر ، **للمزيد انظر:** عيسى شنوف، يهود الجزائر 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر، 2008، ص 69

[2] ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص148

[3] صالح عباد، المرجع السابق ، ص ص337_338

- ✓ المقاوسية (صناعة الخلاخل والخواتم) [1]

ثانيا: الصناعات الجلدية:

تمثلت أساسا في صناعة الأحذية والسروج ولوازم الفرس كاللجام والمحافظ، وتركزت في مدن الجزائر قسنطينة وتلمسان، وشغل قطاع الصناعة الجلدية 15% من اليد العاملة بقسنطينة، فيما بلغ عدد المدابغ 33 مدبغة و167 محلا لصنع الأحذية،[2] ومن امثلتها:

- الخرازون (الذين يصنعون أحذية الرجال، و إلى جانبهم البشامقية و الشبارية الذين يصنعون أحذية النساء)
- البرادعية (صناع البرادع)
- الدباغون (وهم أصحاب حرفة مريحة في منطينة يبغون جلود الأبقار والماعز والأغنام، ويستعملون دبغا يجلب من الأوراس وبلاد القبائل وهو مسحوق قشور البلوط)
- الركاكون / الملاخون (الذين يصلحون الأحذية القديمة كما يصنعون أوعية جلدية) [3]

ثالثا: الصناعات النسيجية:

تركزت هذه الصناعة في عدة مناطق من إيالة الجزائر مثل ندرومة، مازونة، مستغانم، البليدة و مدينة الجزائر، حيث تميزت بصناعه الأقمشة القطنية والكتانية، كما عرفت صناعة المخمل والحرير على الخصوص تطورات في الجزائر وشرشال بفعل إنتاج الحرير محليا بمنطقة شرشال وتنس، وصار يستورد لاحقا من مدن أزمير وسالونيك وبريوت. وكان الصوف مادة أوليه لإنتاج العديد من المنتوجات المحلية كالأغطية والجلابيب والأحزمة والبرانس بالإضافة إلى صناعه الزرابي وكذا صباغة الملابس،[4] ومن امثلتها:

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق ، ص ص337_338

[2] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د ط، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص192

[3] صالح عباد، المرجع السابق ، ص ص337_338

[4] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر،... المرجع السابق، ص ص191-192.

✓ الحواكة / النساجون (الذين يصنعون النسيج الصوفي، بعد أن تغزل النساء الصوف)

✓ الخياطة / الخياطون. [1]

رابعا: الصناعات الخشبية:

- النجارون
- الخراطون (الذين يخرطون الخشب)
- الغرابلية (الذين يصنعون الغرابيل)

خامسا: الصناعات الغذائية:

وتمثلت في أفران الخبز والمطاحن و معاصر الزيتون و تصبير الفواكه، فقد كان في مدينة الجزائر مجمع أفران البايلك يضم 16 فرنا معدة لتحضري خبز نحو 5 آلاف من أفراد الحامية وموظفي الدولة، وضمت مدينة الجزائر وحدها نحو 22 مطحنة مائية و18 مطحنة هوائية ،[2] ومن امثلتها:

- الكواشة / الخبازون
- الجزارون
- الطباخون
- الفطايرية (أو صناع الفطائر و هم تونسيون عادة)
- الصوابنية (أو صناع الصابون و هم من بلاد القبائل) [3]

سادسا: خدمات وحرف تجارية:

- الدخاخنية (الذين يبيعون التبغ بنوعية _ الدخان و الشمة)[1]

[1] صالح عباد، المرجع السابق ، ص ص337_338

[2] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر.. ، المرجع السابق، ص190

[3] صالح عباد، المرجع السابق ، ص ص337_338

- القهواجية
- الدلالون (أو الباعة المتجولون الذين يبيعون الثياب سواء كانت جديدة أو قديمة)

سابعا: البناء:

- البناءون
- الكلاسون / البياضة (و هم الذين يقومون بمهمة طلاء الجدران بالجبس)
- الزواقون / الدهانون

ثامنا: حرف متنوعة أو خدمات خاصة:

- الحفافة / الحلاقون
- الصياغون (أو صناع المجوهرات و هم يهود في معظمهم)
- الكتافون (أو منظفو الماسورات والمراحيض و هم عناصر يهودية عادة) [2]

ومن جهة اخرى يرى أحد الباحثين أن الجزائر قبل التغلغل الاستعاري قد عرفت ثلاثة أشكال من النشاط الصناعي و هي:[3]

❖ **الشكل الحرفي:** الشكل الحرفي هو عملا مميزا كانت تتخصص فيه جماعة معينة داخل المدن الجزائرية قبل الاحتلال حيث كانت الجزائر من غربها إلى شرقها عبارة عن ورشة كبيرة إلى درجة أن أي مدينة جزائرية كانت لا تخلو من بعض الصناعات الحرفية، فعلى سبيل المثال ترجع الصناعة في مدينة تلمسان إلى القرن الرابع عشر، حيث نجد صناعة الملابس و الصناعات الخشبية، و الحديدية، و الجلدية. و في القرن الخامس عشر كان هناك اكثر من4000 مهنة في حين أصبحت سنة 1849م- أي بعد الاحتلال بتسع

---

[1] تتحدد مواقع الأنشطة الاقتصادية وفقا لشروط معينة لتسهيل ممارستها، فالدباغة مثل يتم إبعادها ما أمكن عن المدينة نظرا للروائح التي تنتج عنها بالإضافة إلى مراعاة ضرورة قربها من مصادر امالياه و المسالخ ، **انظر:** عائشة غطاس، الحرف و الحرفيون مدينة الجزائر 1830-1700 مقاربة اجتماعية-اقتصادية ، الجزائر، 2007 ، ص ص 205-204

[2] صالح عباد، المرجع السابق ، ص ص337_338

[3] تريكي احمد، نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل واثناء الاحتلال الفرنسي، مجلة قرطاس للدراسات الحضارية والفكرية، المجلد 03، العدد 02، جويلية 2011 ، ص ص86_87

عشرة سنة– 500 مهنة، وكانت هذه الحرف تشهد تنظيما اجتماعيا و وتقسيما اجتماعيا للعمل، له قواعده و حدوده، كما كانت لكل فرقة نقابتها.

❖ **الشكل البايليكي(التابع للباي أي السلطة):** الشكل البايليكي للإنتاج فهو نشاط صناعي تسيطر عليه الحكومة و يتمثل في صناعة السفن البحرية و مسابك المدافع و مطاحن الدقيق و المحاجر.

❖ **الشكل ما قبل المانيفاكتوري:** الشكل الانتاجي ما قبل المانيفاكتوري ، فهو يقوم على قاعدة العمل المنزلي، والمنتج في هذا النوع الصناعة هو صاحب المشغل والعمل ، وهو الذي يقوم بنفسه ببيع السلعة للمستهلك في سوق محلي صغ،أما عن أهم أنشطة هذا الانتاج، فنجد إلى جانب بعض الأدوات الزراعية البسيطة، الصناعات النسيجية و الملابس و الزرابي وغير ذلك.[1]

ثانيا: البنية المالية والجبائية في الجزائر قبل الاحتلال:

1_ النظام المالي والجبائي:

❖ **النقـود وتداولها:**

كانت النقود المتداولة في البلاد الجزائرية متنوعة جدا ، وكانت تختلف بعض الشيء من جهة إلى أخرى استعملت بقايا النقود الزيانية مثل الزياني الذهبي المقدر بحوالي مائة أسبر ، كما استعملت نقود آتية من الخارج سواء من البلدان الإسلامية أو من بلدان أوربا لم تتمكن النقود التي ضربها الأتراك من فرض نفسها في السوق.[2]

واحتوت العملة المحلية للجزائر على نقوش جميلة وحروف عربية على كل وجه ،غير انها كانت تخلو من صور للحكام أو الشعارات، كما كانت تحمل عبارة "ضرب في الجزائر" على أحد الوجهين. ويبدو أن العملة الجزائرية قد تأثرت بالطابع العثماني من حيث الشكل،

[1] تريكي احمد، المرجع السابق ، ص87

[2] صالح عباد، المرجع السابق ، ص343

حيث كانت دائرية، وتصنع من عدة معادن كالذهب والفضة والبرونز والنحاس، ويتدخل الحكام في تحديد نسبة كل معدن في حالة صنع عملة من معدنين.[1]

❖ **أنواع الضرائب والرسوم العثمانية:**

أولاً: الضرائب الشرعية:

✓ **العشور:**

يؤخذ العشور عن انتاج اراضي الملكية الخاصة، التي تخضع للسلطة التركية، وهو يساوي مبدئيا عشر المحاصيل، يدفعه الجميع ، بما فيه الفئات التي لها امتيازات يدفعه الاتراك والكراغلة والاجواد والبايات وغيرهم الاراضي التي يشغلها المخزن او التي يحتلها المرابطون هي وحدها التي يمكن ان تعفى من العشور.[2] كما تقدر هذه الضريبة عادة بعشر المحصول أو الإنتاج الزراعي وفي هذا السياق يخبرنا حمدان خوجة "انه محراث تجره ثوران محولة بعير من القمح وأخرى من الشعير وعندما يأتي السكان بمقادير من رسومهم فان القابض يسلمهم مقابل ذلك وصلا.[3]

✓ **الزكاة:** هي الضريبة المفروضة على رأس المال أي الأموال المنقولة والمواشي تقتطع سنويا من الموالين ومربي المواشي (الإبل، الأبقار، الضأن، الماعز) وفقا لما تنص عليه الشريعة الإسلامية السمحاء.

✓ **الجزية** : هي الضريبة التي كانت تدفعها الطوائف الدينية أو أهل الذمة من يهود ونصارى المقيمين في المدينة ولا تسقط الجزية إلا بالدخول في الإسلام أو الموت.[4]

---

[1] عمر لمقدم ، جوانب من التنظيم الالي خلال العهد العثماني، مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019 ، ص385

[2] صالح عباد، المرجع السابق، ص346

[3] حمدان الخوجة، المرآة، ترجمة وتعليق و وتقديم إسماعيل العربي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1984، ص144

[4] وقاد محمد، ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر اواخر العد العثماني 1830/1700، مجلة الإبراهيمي للأدب والعلوم الانسانية، المجلد 2، العدد 1، جانفي 2021 ، ص97

- ✓ **اللزمة** : هي ضريبة نقدية وعينية كانت تحصل بصفة منتظمة من القبائل الواقعة جنوب البيليك وتلك الواقعة في المرتفعات الجبلية النائية.
- ✓ **الغرامة** : هي ضريبة نقدية او عينية، غالبا ما كانت تدفع بايليك الشرق عينا: الحيوانات من جمال وخيول وذلك بسبب نقص النقود لدى الاهالي.[1]
- ✓ **المعونة:** وهي نوع من الضرائب كان يفرض على قبائل الرعية، بهدف تمويل المحلة في الأرياف، أو لسد نفقات الموظفين ، وكانت تستخلص عينا في حالات نادرة تحصل نقدا.[2]
- ✓ **الخطية** : هي ضريبة سكان القبائل بصورة فردية عند ارتكاب المخالفات أو القيام بعصيان أو ارتكاب جرائم ضد القياد أو الشيوخ...كانت تدفع نقدا. [3]
- ✓ **ضيفة الباي :**

من أهم العوائد ما يعرف بضيفة الباي و ضيفة دار السلطان الأولى تدفعها المدن الصغيرة التي لا نوبة لها، وهي تتراوح بين ثمانمائة ريال و الفي ريال و 14حصانا؛ والثانية تقدم للآغا، عن طريق شيخ البلد، بمناسبة استبدال النوبة، وتختلف من مدينة إلى أخرى. قد تصل، في المدن الرئيسية مثل المدية، إلى ثلاثة آلاف بوجو، بينما لا تتجاوز 350 بوجو في مدينة دلس، وهي من المدن المتوسطة.[4]

ثانياً: الضرائب الغير شرعية :

- ✓ **عوائد السكان:** وهي الضرائب التي كان يدفعها سكان المدن والحواضر نقدا وعينا عند تغيير مقر الحامية العسكرية أو بغرض تغطية تكاليف استقبال الداي.

---

[1] صالح عباد، المرجع السابق ، ص347

[2] توفيق دحماني ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر ، 2008-2007، ص180

[3] وقاد محمد، المرجع السابق ، ص97

[4] صالح عباد، المرجع السابق ، ص348

✓ **ضرائب النقابات المهنية والحرفية:** هي ضرائب ورسوم يحصلها أمين الجماعة أو النقابة المهنية من أفراد جماعته ويقدمها شخصيا لشيخ البلد أو الخليفة.[1]

وهناك رسوم مترتبة على الانشطة التجارية وتتمثل في:[2]

- **رسوم المرسى:** وهي ضرائب يدفعها السفن الراسية والمغادرة لميناء الجزائر وقدرت بخمسة بالمائة حمولة السفينة الواحدة.
- **المكس:** وهي رسوم تفرض على الاسواق خاصة المنتجات والسلع الفلاحية يدفعها الباعة اما نقدا او عينا.
- **حقوق التولية:** هي ضرائب سنوية يدفعها شيوخ القبائل والقياد في المدن والارياف الى الباي مباشرة عند زيارتهم للبيليك مقابل تثبيتهم في مناصبهم او تجديد عهدتهم، يسمى ايضا بحق البرنوس او حق القندورة وهناك من يطلق عليها اسم الباشماق.

❖ **طرق جباية الضرائب :**

كان الضرائب في الجزائر العثمانية تدفع عينا أو نقدا، وتهتم بها الإدارة حيث يقوم على مهام مراقبة العشور والتخزين ما يسمى بقايد العشور في البايلك، بالإضافة إلى مهمة تسجيل نتائج المعاينة التي يقوم بها شيوخ القبائل والأوطان لتقدير الإنتاج، أما في المناطق الصحراوية فيقوم شيخ العرب بهمة جمع العشور نقدا أو عينا.[3] وكانت الجباية تختلف في الارياف عن المدينة كالتالي:[4]

اولا: في الارياف:

لقد ترك النظام الجبائي للبايات والقياد وغيرهم الحرية في تثبيت الضرائب والرسوم على مناطقهم، وقد كانت هناك طريقتان رئيسيتان لتغطية الجباية وهي:

---

[1] وقاد محمد، المرجع السابق ، ص 97

[2] المرجع نفسه ، ص98

[3] عمر لمقدم ، المرجع السابق ، ص ص387_389

[4] دحماني توفيق، نظرات على الضرائب في الجزائر العهد العثماني_ الامير عبد القادر، الاحتلال الفرنسي حتى 1914، د ت ن ، ص ص41_42

- **النظام الترتيبي:** هي الاقتطاع عن طريق اعوان وموظفي البايلك المحليين ، او بعبارة اخرى عن طريق السلطات المحلية في الاوطان والقبائل.
- **نظام المحلة:** تعتبر المحلة حملة عسكرية كانت تجهز كل سنة لتقوم بجولة جبائية حيث تجوب اقاليم البايلك من منطقة الى اخرى، وفي كل مرحلة او مكان تخيم فيه ، يجب على شيوخ القبائل ان يؤدوا ما عليهم الى المخيم من ضرائب وضيافات.

ثانيا: في المدن: كان البايلك يعتمد في جمع الضرائب في المدن على الحاميات العسكرية او ما كان يدعى بالنوبات، وهذه النوبات كانت مشكلة من الانكشاريين وتتدعم كل عام بالبعض منهم، وكانوا اما أتراكا او كراغلة ، ويستخلصون الضرائب من سكان المدن مثل ضيفة دار السلطان التي كانت تدفع الى ايدي الاغا في فترة تغيير النوبة.[1]

2_ أثر النظام الجبائي على المجتمع والاقتصاد:

أن الوضع الاقتصادي الذي تميزت به الجزائر أثناء الحقبة التركية الاستفادة من مداخيل القرصنة بشكل كبير والاتاوات،[2] فأثناء الفترة العثمانية كانت تعيش حاله تأزم بسبب الغارات الإسبانية المتكررة، وانعدام الأمن بالريف وتذبذب وركود التجارة .[3]

أدت السياسة الضريبية التي كان يطبقها الحكام على السكان بتدهور العلاقات بينهما حيث نجد ان هذه السياسة اصبحت في اواخر القرون 18م اكثر تعسفا واستغلال ويعود السبب في ذلك الى نقص موارد الغنائم البحرية، بالإضافة الى نقص الرسوم التي كانت مفروضة على الدول الاوروبية بسبب المعاهدات التي اقامها الدايات مع بعض الدول الاوروبية والتي تنص على التقليل من الاتاوات المفروضة عليهم، وهذا ما ادى الى تراجع الموارد البحرية التي كانت مصدر هام لخزينة الدولة.[4]

كما أثرت السياسة الجبائية المتهرئة على استقرار النظام السياسي، فكما هو معلوم فإن الاستقرار هو أحد أسباب بسط السلطة والنفوذ، وفي غياب الأمن والاستقرار وانتشار التمرد

---

[1] دحماني توفيق، المرجع السابق، ص42

[2] **الإتاوات:** هي مبلغ مالي تفرضه الدولة عل المنتفعين لقيام الدولة ببعض المشروعات. **ينظر:** معجم اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4 ، مكتبة الشروق الدولية، ،2004، ص 4

[3] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط.خ، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص 105

[4] ابو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1998 ، ص ص 466 _467.

والعصيان واغتيال الدايات بسبب فرض الجباية بالقوة جعل الحكم المركزي في الجزائر يهتز في عديد المرات، فهنا تتضح العلاقة الوطيدة بين الأنظمة الثلاث المتفاعلة فيما بينها : النظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي والنظام السياسي.[1]

يجدر بالذكر أن الاهتمام الكبير للعثمانيين بالجوانب العسكرية والسياسية انعكس سلبا على الجانب الاقتصادي، حيث لم يكن للعثمانيين سياسة اقتصادية واضحة المعالم من شأنها أن تنهض بالبلاد، ويتجلى ذلك من خلال عدم اهتمام الحكام الأتراك بتطوير البنية التحتية للإيالة الجزائر، فمثلا بالرغم من اهتمام العثمانيين بالبحر لا نجد لها أثرا في إنشاء الموانئ الصالحة للتجارة، حيث كان الاهتمام بالموانئ الجزائرية بقصد إيجاد مرسى آمن لسفن القرصنة وليس بقصد التجارة، كما لم تتدخل الدولة لتحسين وسائل الزراعة، ولم تسهم في الوقاية من الأضرار الطبيعية، أو الآفات الزراعية التي كانت تتعرض لها البلاد بصورة مستمرة[2].

[1] وقاد محمد، المرجع السابق، ص107

[2] أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ، المرجع السابق، ص ص 151، 158.

خلاصة فصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي كان اقتصادًا تقليديًا يرتكز بالدرجة الأولى على النشاط الفلاحي والرعوي، إلى جانب وجود صناعات حرفية وتجارة ساهمت في تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي، رغم بساطة الوسائل وضعف التطور التقني. كما تميز هذا الاقتصاد بارتباطه الوثيق بالبنية الاجتماعية السائدة، حيث شكلت الأرض والإنتاج الزراعي أساس الحياة الاقتصادية.

ومن جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن النظام المالي والجبائي كان يقوم على مجموعة من الضرائب والرسوم التي تنوعت حسب الأنشطة والفئات، وقد كان لها أثر متفاوت على المجتمع، إذ ساهمت أحيانًا في تحقيق نوع من التنظيم المالي، لكنها شكلت في أحيان أخرى عبئًا على بعض الفئات، خاصة الفلاحين. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن هذه الأوضاع الاقتصادية والجبائية شكّلت الخلفية التي جاء في ظلها الاحتلال الفرنسي، والذي سيعمل على إحداث تغييرات عميقة في بنية النظام الاقتصادي والضريبي، وهو ما سيتم التطرق إليه في الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.

الفصل الثاني:

النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر 1830–1914م

أولاً: النظام الجبائي في ظل الحكم العسكري 1830–1870:

1. أسس النظام الجبائي الفرنسي في الجزائر
2. أنواع الضرائب وخصائص الجباية في المرحلة العسكرية

ثانياً: الإصلاحات الضريبية في ظل الحكم المدني 1870– 1914:

1. التحولات في السياسة المالية بعد 1870
2. القوانين الجبائية الجديدة وإصلاحات المنظومة الضريبية

يُعدّ النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر من أبرز الوسائل التي اعتمدتها السلطة الاستعمارية لترسيخ وجودها الاقتصادي والسياسي خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1914، حيث شكّل أداة أساسية لتمويل الإدارة الاستعمارية وتوجيه الموارد نحو خدمة المصالح الفرنسية. وقد مرّ هذا النظام بعدة مراحل ارتبطت بطبيعة الحكم الاستعماري، إذ اتسمت المرحلة الأولى، الممتدة من 1830 إلى 1870، بطابع عسكري انعكس على طبيعة الجباية وطرق فرض الضرائب، في حين عرفت المرحلة الثانية، بعد 1870، تحولًا نحو التنظيم المدني وإدخال إصلاحات قانونية ومالية أكثر تنظيمًا.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا الفصل إلى دراسة أسس النظام الجبائي الفرنسي في مرحلته العسكرية، من خلال إبراز أهم خصائصه وأنواع الضرائب المطبقة، ثم الانتقال إلى تحليل التحولات والإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي خلال مرحلة الحكم المدني، وذلك من أجل فهم تطور السياسة الجبائية الفرنسية وأثرها على البنية الاقتصادية في الجزائر.

أولاً: النظام الجبائي في ظل الحكم العسكري 1830–1870:

1. أسس النظام الجبائي الفرنسي في الجزائر:

لم يقم الفرنسيون بمقاطعة النظام الضريبي الموجود الذي خلفه الحكم التركي، بل على العكس من ذلك استمروا في تطبيقه في بداية الغزو والنفوذ،[1] فقد انقسم النظام الضريبي[2] الفرنسي المطبق في الجزائر إلى قسمين من حيث نوعية الضرائب والفئة المستهدفة، وهي ضرائب أوروبية وضرائب أهلية؛ فالمسلمون الجزائريون طبقت عليهم ضرائب خاصة والتي كانت مطبقة منذ العهد العثماني إضافة إلى الضرائب الأوروبية، أما الكولون فكانت لهم نفس الضرائب المطبقة في فرنسا لكن بشكل مخفف.[3]

وقد عرفت الاولى بالضرائب العربية، ومن ابرزها العشر والحكر والزكاة والزمة والعسة او اللوسة وحق البرنوس، اما الثانية فعرفت بالضرائب الاوروبية ويدفعها الاهالي والمعمرون ، ومنها ضرائب المهن وريم البحر وضريبة الكراء.[4]

وقد تميزت هذه الفترة باستمرار العمل لنظام السابق (عهد الأتراك) مع السعي إلى تحويل التحصيل إلى الجانب النقدي وتقليص التحصيل العيني سعيا إلى بلوغ حصيلة غير مكلفة.[5]

وخلال الغزو الفرنسي للجزائر لم يستطع المسؤولون الاستعماريون أن يضعوا نظاما ضريبيا جديدا للجزائر، بل بقيت الأوضاع الضريبية على ما هي عليه أي أن نظام الحكم الإسلامي هو الذي ساد خلال هذه الفترة، بحيث استمر الأفراد في تسليم جزء من أملاكهم

---

[1] برحماني محفوظ، الضريبة العقارية في القانون الجزائري دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2009 ، ص ص 40–41

[2] **الضريبة:** لقد تعددت التعاريف حول الضريبة لكنها كلها تعنى مفهوم واحد وشامل فلقد عرفت على أنها "اقتطاع نقدي ذو سلطة نهائي دون مقابل منجز لفائدة الجماعات الإقليمية الدولة والجماعات 1المحلية أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية"، **انظر:** صبحي تادريس، مدحت محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية، بيروت ،1983، ص518

[3] أحمد توفيق المدني، "كتاب الجزائر" تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا ، المطبعة العربية، الجزائر،1931، ص ص287–285

[4] رياض بودلاعة، السياسة المالية الفرنسية في الجزائر 1830_1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 07، العدد 02، اكتوبر 2021، ص65.

[5] طارق الضب، إصلاح الضريبي في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرح ورقلة، 2013_2014، ص ص 11–10

سواء في شكل مالي أو عيني أي تسديد الزكاة كل سنة، وكذلك الحال فيما يخص الخراج والعشور ويلاحظ أن هذه الجبيات غالبا ما كان يستولي عليها المعمرون لصالحهم عوض دمجها في ميزانية الدولة.[1]

2. أنواع الضرائب وخصائص الجباية في المرحلة العسكرية:

أولا: انواع الضرائب:

أولا: الضرائب العربية (المحلية/العثمانية):[2]

- **العشور**: كانت تحصل من غلة الأرض بنسبة العشر بعد أن تخصم نفقات البذور والزرع والجني، ومن أهم المحاصيل التي كانت تخضع للعشور نذكر الحبوب بمختلف أنواعها، التبن والأعلاف، الثمار من الفواكه والخضر، زيت الزيتون وعسل النحل،[3] وكانت النسبة المحددة منذ 1867 في الجزائر ووهران كما يلي:[4]
  - 20 فرنكا للقنطار من القمح.
  - 10 فرنكات للقنطار من الشعير
- **الحكور**: قبل الاحتلال كانت ضريبة الحكور تحدد على اساس الارض المزروعة وليس على اساس المنتوج ، وكانت تمثل ايجار يدفعه الفلاحون في المزارع المتقطعة التي يقطعها الحاكم لمن يراه أهلا لذلك او تمثل عزل، ويتعلق بأزيد من 3/2 البايلك، وعممها احمد باي على جميع اراضي العرشالتي كان يملكها البايلك سنة 1828 ولم تغير الادارة الاستعمارية منها الكثير بل عممتها على كل اراضي العرش،[5] وتم توسيع هذه الضريبة لتشمل اضافة الى اراضي العزل أراضي العرش او القبائل ، وتم ضبطها بموجب مرسوم 22 افريل

[1] حنان شلغوم، أثر الإصلاحات الضريبية في الجزائر و انعكاساته على المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه منطقة قسنطينة،– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل 3 شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2012–2011 ، ص 8

[2] انظر الملحق رقم 1 و 2: ص ص62_63

[3] برحماني محفوظ، الضريبة العقارية في القانون الجزائري دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2009 المرجع السابق، ص ص 40–39

[4] شارل روبير أجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871_19199، ج1، تر: حاج مسعود ، الجزائر ، 2007، ص465

[5] المرجع نفسه، ص 464

1863 ولم تكن هذه الضريبة تجبى الا في عمالة قسنطينة، والظاهر انها كانت تكملة لضريبة العشور.[1]

- **الزكاة:** وكانت ضريبة الزكاة تفرض على قطعان الماشية في ولايتي الجزائر ووهران في البداية الى ان تم تعميمها لتشمل ولاية قسنطينة في حدود سنة 1858م، عملا بالقرار الصادر في السنة نفسها ولم يشرع في تطبيقها الا ابتداء من سنة 1863.[2]
- **اللزمة:** تعد ضريبة اللزمة ضريبة مستحدثة بموجب المرسوم الصادر في 17 جانفي 1845م، والتي اقرها المستعمر وتحدد حسب اصناف النخيل ومدى جودتها وتعدادها، وقد تطورت وارتفعت قيمتها مع السنين[3] ، كما أن هناك ضريبة "اللزمة المحددة" و هي ضريبة فرضت على سكان الصحراء بسبب رفضهم الاحتلال الفرنسي.[4]

ثانيا: الضرائب الفرنسية:

تمثلت الضرائب الفرنسية في ما يلي:[5]

- **الضرائب المباشرة:**

هي الضرائب التي تفرض على الاشخاص الماديين والمعنويين، وتقتطع مباشرة كضريبة المهنة وضرائب الدخل العام والضريبة على العقارات، وحقوق الجمارك، والضرائب البلدية (اهمها الضرائب على الكلاب وثيران الحراثة، وحقوق ذبح الحيوانات، واقامة الاسواق والضرائب البلدية والضرائب على المباني وغيرها):

[1] توفيق دحماني ، الضرائب في الجزائر 1792_1865، دراسة مقارنة اطروحة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007_2008 ، ص351

[2] المرجع نفسه، ص354

[3] كوليت وفرانسيس جونسون الجزائر خارج عن القانون، تر: محمد المعراجي، وزارة المجاهدين، الجزائر / 2014، ص ص311_312

[4] عبد الله بابا، السياسة الضريبية في الجنوب الجزائري وتداعياتها على المجتمع 1902_1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 10، العدد 03، ديسمبر 2025، ص338

[5] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 الى 1989، دار المعرفة، 2006، ص259

- **ضريبة السخرة:** وهي كانت واجبا على كل شخص بلغ 18 عاما والا يتعدى 55 سنة وكأن يقضي 03 ايام في اصلاح طريق البلدة التي يكنها واذ غاب ان يعوض ايام الخدمة، اليوم الواحد لخدمة رجل 02 فرنك.
- **ضريبة الكراء:** وهي ضريبة خاصة بالمستوطنين تدفع على كل مسكم فيه اثاث وتقدر بالنسبة الى ثمن كراء المسكن، ويعنها كل عام مجلس البلد ، ويكلف بتقييدها خمسة اشخاص، مع احد موظفي ادارة ضريبة العقارات والذوات ، ووجه استخلاص هذا الاداء مثل غيره من الضرائب المقبولة للدولة، الا اعوان ادارة الاداءات المختلفة المكلفين به، كان يمنح لهم اثنين في المائة من المكلف.[1]
- **ضريبة المهنة:** طبق حق ضريبة المهن في الجزائر منذ اليوم الاول للاحتلال في شهر ديسمبر 1830م، ثم ضبط شكلها النهائي عن طريق مرسوم 31 جانفي 1847، الذي نص على ان كل شخص قاطن في مدن الجزائر وبلدياتها، وكل الذين يمارسون التجارة والصناعة او اية مهنة خاضعون لضريبة المهن، اذن كان يدفع هذه الضريبة ارباب التجارة والصناعة غيرهم من المهنيين، عذا الفلاحين وصيادي السمك والعملة، وتشمل كل حرفة على واجب محصور وواجب مقدر بالنظر الى اموال مخصوصة.[2]

❖ **الضرائب غير المباشرة:**

هي التي تفرض على بعض المواد والنشاطات والخدمات، كالرسم على القيمة المضافة، وحقوق الطوابع والتسجيلات والرخص المختلفة، وحقوق الصيد وغيرها:

- **رسم البحر أو مكس البحر:** تم تأسيس رسم البحر في مدينة الجزائر في 9 اوت 1830، ثم انتشر ليشمل كل التجمعات التي يفوق عددها سكانها الـ 1200 نسمة، عن طريق نشرية من الحاكم مؤرخة في 28 جويلية 1842م، اما تكاليف الجباية فقد

[1] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص371

[2] المرجع نفسه ، ص368

انظر كذلك: الملحق رقم: 3، ص64

استغرقت القسم الاكبر من المحاصيل وهذا ما ادى الى الغائها بموجب مرسوم ملكي مؤرخ في 21 ديسمبر 1844.[1]

- **الضرائب الجمركية:** بغرض تشجيع التجارة مع المناطق الصحراوية الجزائرية غير المحتلة أعفت فرنسا السلع المستوردة الموجهة لهاته المناطق من الرسوم الجمركية مثل القهوة و الشاي والسكر وبعض الزيوت وذلك سنة 1896.[2]

- **حقوق التسجيل والطابع:** وهي عبارة عن ضريبة دمغة، تفرض على كل من يأتي لتسجيل عقود البيع والشراء والمبادلة او الاعارة، وعلى كل الوثائق المتعلقة بها، ويقبضها اعوان ادارة التسجيل.[3]

ثانيا: جباية الضرائب الفرنسية:

كان المكتب العربي[4] هو الوحيد الذي يشرف على جباة الضريبة، ويبحث عن المادة او العينة العقارية او غيرها التي يمكن ان يرفض عليها الضريبة، وهو وحده كذلك الذي كان يطالب بزيادة الضريبة او تخفيضها او الاعفاء منها حيث كان يعد كل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع، هذا وعندما تحين جبايتها يعطي أوامر الى رؤساء الاهالي لاستخلاصها ، بالإضافة الى ذلك كان يسهر على ان تكون المبالغ المستخلصة من دفع الضريبة كاملة يرسل بتلك المبالغ الى الخزينة العامة، كما كان يتكلف بضمان تسوية الغرائم.[5]

ثانياً: الإصلاحات الضريبية في ظل الحكم المدني 1870– 1914:

1. التحولات في السياسة المالية بعد 1870:

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص396

[2] عبد الله بابا، المرجع نفسه، ص342

[3] توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر 1792_1865،المرجع السابق، ص361

[4] **المكاتب العربية:** عي مؤسسة استعمارية انشأها المحتل بمقتضى مرسوم وزاري مؤرخ في الفاتح فيفري 1844م، لتنشر فروعها في مختلف مدن الجزائر، مهمتها ادارة شؤون العرب أي الجزائريين، هدفها: التمكين للاستعمار بمختلف وسائل الاحتلال. **انظر:** صالح فركوس، النظام الجبائي في العهد الاستعماري بالقطر الجزائري في ضوء مقاطعة قسنطينة 1837_1871، د ب ن، د ت ، ص46

[5] صالح فركوس، المرجع نفسه، ص40

خلال الجهورية الفرنسية الثالثة 1871_1940 اصبح الضغط الضريبي أشد وطأة على الاهالي، نظرا لتزامنه مع تسديد غرامات الحرب، فأصبح العشور في سنة 1871 يمثل نسبة 13% الى 14% من الدخل السنوي للفلاح، وهو تعسف واضح لأنه اسمه يدل على نسبة 10% فقط، كما استفادت الادارة الفرنسية من اموال الزكاة بغير وجه حق، ووجهت عائداتها لغرض الاستيطان، فتم جمع ستة ملايين وخمسمائة الف 6500000 فرنك ذهبي، وهو مبلغ معتبر كما انه انتهاك واضح للوجهة التي حددتها الشريعة الاسلامية ، وبذلك فقد المجمع الاهلي أحد اهم وسائل مكافحة الفقر، وتحقيق التضامن الاجتماعي ، كما فرضت السلطات الفرنسية ضريبة تساوي 7 فرنكات خلال سنة على كل هكتار من الاراضي التي يمكن ان تباع بمائة 100 فرنك للهكتار الواحد.[1]

وفي عام 1871م أقر الحاكم العام "دوقيدون" يوم22 أوت1871م الزيادة في قيمة الضرائب العربية وإجبار الأهالي العاملين في أراضي الأوروبيين على دفع "العشور "وبمجيء القرار الصادر في: جوان 1872م، فرضت ضريبة على ملكيات الأهالي عموما، وضريبة على المهن وضريبة الطرق الريفة، أما في عهد الحاكم العام "شانزي" سنة 1873م،تقرر توحيد الضرائب العربية في ضريبة واحدة على أن تبقى بنفس القيمة أما فيما يخص الضريبة العقارية فيعفى الأوروبيين من دفع الضريبة الأصلية بينما يدفع الأهالي الضريبة الأصلية والمضاعفة معا، وفي 13 جويلية 1874م،فرضت ضريبة الملكية الأهلية بقيمة فرنك للعامين. [2]

ومنذ تطبيق قانون **سناتوس كونسليت Sénatus-consulte** ظهرت أنواع جديدة من الضرائب على الأهالي مثل ضرائب العبور في المسالك وضرائب مياه السقي وضرائب على الأنشطة المقامة على الأودية والسواقي كالمطاحن الخاصة بالحبوب التي كانت تفرض عليها غرامات تصل بين 12 إلى 26 فرنك للمطحنة ،ورغم حالة الفقر و العوز التي كان عليها معظم الأهالي فقد بادرت فرنسا بواسطة أعيانها من القياد في استخلاص الضرائب

[1] Julien (charles andré) ,Histoire de l'Algérie contemporaine (1827-1871) , P.U.F , Paris 1964, p :202

[2] حميدة عميراوي، "أثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري ، 1830 _1954 ، الجزائر ، 2007، ص57

المختلفة التي تؤخذ على مختلف الأملاك والمواشي التي تحضى بدقة من طرق قياد دواوير بلدية المسيلة 14 ،ورغم إجراء التهجير والمصادرة الذي حل بجماعة الحشم المحولين إلى بلدية المسيلة فقد فرضت عليهم ضرائب سنوية تدفعها مختلف فرق الحشم ،إلى خزينة محيط برج بوعريريج.[1]

وبمرسوم 22 فيفري 1878 والذي من خلاله تم رفع زيادة جزافية لسعر قنطار القمح والشعير على التوالي الاول من 20 فرنك الى 22 فرنك والثاني من 10 الى 11 فرنك، كما رفع مبلغ الزكاة الحيوان والغنم من 0.15 فرنك الى 0.20 فرنك والمعز من 0.20 الى 0,25 فرنك، فرضت على الاهالي رسوم الايجار وامتلاك الكلاب ، فشكلت الضرائب المصدر الاساسي لموارد البلديات المكتملة الوظائف.[2]

وعليه تم تحقيق زيادة كبيرة في المنظومة الضريبية ، ومن خلال تلك القرارت التي كانت تصدر بفترات التي كانت تصدر بفترات متتالية بعد سنة 1872 شهدت قفزة نوعية ليرتفع سنة 1872 يبلغ 14,245,224 فرنك الى سنة 1876 يبلغ 16,929,400 فرنك، مع ان هذه المبالغ لا تمثل مجموعة ضريبة الاهالي حيث تدخل السنتيمات الاضافية للضرائب العربية التي سبق الحديث عنها، والتي وصلت الى حوالي 13 الى 14 مليون فرنك كضريبة اساسية ، كان الجزائريون يدفعون:[3]

- السنتيمات الاضافية معدل مجموعها السنوي 2.3000,00 فرنك.
- السنتيمات الاستثنائية 800.00 فرنك.
- الرسوم البلدية 5 مليون بالإضافة الى الضريبة الفرنسية المباشرة والغير مباشرة.

2. القوانين الجبائية الجديدة وإصلاحات المنظومة الضريبية:

اتخذت الضرائب ابعادا اكثر اهمية وخطورة في الجزائر عقب قيان الجمهورية الثالثة وتحديدا منذ اواخر القرن 19، حيث زادت قيمة الضرائب التي انتزعتها الفرنسيون من اجدادنا

[1] بيرم كمال بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884–1945 ،مذكرة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط، جامعة منتوري قسنطية ،2005 / 2006،ص186

[2] شارل روبيرت اجيرون، الجزائريون المسلمون، المرجع السابق، ص472

[3] المرجع نفسه.

نحو 220 مليون فرنك عام 1870م، الى 408 مليون فرنك عام 1890م والى 44.85 مليون عام 1911م.[1]

وعلى الرغم من الإجراءات والتنظيمات الجبائية التي أقرتها الإدارة الاستعمارية خلال المراحل السابقة، فإنها لم تحقق النتائج المرجوة، سواء من حيث استقرار الموارد المالية أو من حيث إرساء نظام ضريبي عادل ومتوازن.

فمنذ استهلال سنة 1870م / 1286هـ، ذهبت المشاريع الإصلاحية في مهب الريح، دون أن تترك أي أثر إيجابي[2] ، وفي نهاية القرن 19م ، يلاحظ على الضرائب بانها اتفقت في مجملها على نقطة واحدة، ألا وهي تحويل الضرائب العربية او تعديلها، وعلى هذا الاساس يمكن الاطلاع على ثلاثة تعديلات، او مشاريع اصلاحية كبرى متتالية مست النظام الخاص بالجزائريين[3]:

الاول: مشروع تحويل الضرائب العربية 1873م، ومس جذريا طرق تبديل الضرائب الاربع.

الثاني: تحويل الضرائب العربية: ضريبة النصاب او موزعة ذات تابت تماشيا ومبادئ الضريبة العقارية في فرنسا.

الثالث: اقتراح لجنة 1892، القاضي بالإبقاء على ضريبة التحديد وعدم التغيير في نظام الزكاة مع الغاء الحكور من جهة وتوحيد العشور في الولايات الثلاث.

[1] رابح لونيسي واخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989م، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص275

[2] توفيق دحماني، المرجع السابق، ص533

[3] المرجع نفسه، ص535

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، يتضح أن النظام الجبائي الفرنسي في الجزائر خلال المرحلة العسكرية (1830–1870) كان نظامًا قائمًا على أسس استعجالية وهدفه الأساسي تأمين الموارد المالية للإدارة الاستعمارية الناشئة، حيث اتسم بتعدد الضرائب وغياب التنظيم الدقيق، إلى جانب اعتماد أساليب جباية متنوعة ارتبطت بالظروف السياسية والعسكرية لتلك المرحلة.

أما في مرحلة الحكم المدني (1870–1914)، فقد شهد النظام الضريبي تحولات عميقة تمثلت في إدخال إصلاحات قانونية وتنظيمية هدفت إلى ضبط المنظومة الجبائية وتوحيدها، بما يخدم استقرار الإدارة الاستعمارية وتعزيز مواردها المالية بشكل أكثر استمرارية وفعالية. وبالتالي، يمكن القول إن السياسة الضريبية الفرنسية تطورت من نظام جبائي بسيط ومؤقت إلى نظام أكثر تنظيمًا وصرامة، كان له تأثير مباشر على الاقتصاد والمجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار.

الفصل الثالث:

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الضريبي الفرنسي على المجتمع الجزائري 1830-1914م

أولاً: الآثار الاقتصادية:

1. مصادرة الأراضي الجزائريّة وتوسيع المستوطنات

2. إرهاق السكان المحليين بالضرائب وإضعاف الاقتصاد التقليدي

ثانياً: الآثار الاجتماعية

1. تفقير المجتمع وظهور المجاعات والأوبئة

2. انتشار الهجرة الداخلية والخارجية

ثالثاً: الآثار السياسية :

1. موقف القيادات التقليدية والدينية من الجباية

2. علاقة السياسة الجبائية باندلاع الثورات الشعبية

الفصل الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الضريبي الفرنسي على المجتمع الجزائري 1830-1914م

لم يقتصر النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1914 على كونه وسيلة مالية لتوفير الموارد اللازمة للإدارة الاستعمارية، بل تجاوز ذلك ليصبح أداة فعالة لإعادة تشكيل المجتمع الجزائري اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا بما يخدم المصالح الاستعمارية. فقد استُعملت الضرائب لفرض السيطرة على السكان، وتوجيه الثروات نحو خدمة الاستيطان الأوروبي، وإضعاف البنى التقليدية التي كان يقوم عليها المجتمع الجزائري.

وقد ترتب عن هذه السياسة الضريبية انعكاسات عميقة مست مختلف جوانب الحياة، حيث ساهمت في تدهور الأوضاع الاقتصادية من خلال إثقال كاهل السكان ومصادرة الأراضي، كما أفرزت أوضاعًا اجتماعية صعبة تمثلت في الفقر والمجاعات والهجرة، فضلًا عن آثار سياسية تجلت في تصاعد المقاومة الشعبية ورفض مختلف الفئات للسياسة الاستعمارية. وعليه، يتناول هذا الفصل أبرز الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الضريبي الفرنسي على المجتمع الجزائري.

أولاً: الآثار الاقتصادية:

أحدثت السياسة الضريبية الفرنسية تحولات عميقة في البنية الاقتصادية الجزائرية، إذ لم تقتصر على تحصيل الأموال، بل استهدفت أيضًا إعادة توزيع الثروة وتهيئة الاقتصاد المحلي لخدمة الاستيطان والمصالح الفرنسية. وقد انعكس ذلك سلبًا على ملكية الأرض والنشاط الاقتصادي التقليدي:

1. مصادرة الأراضي الجزائريّة وتوسيع المستوطنات:

شجعت حكومات فرنسا هجرة الاوروبيين الى الجزائر واستقرارهم فيها بمنحهم الارض مجانا او بأسعار رمزية تدفع في آجال طويلة، وبتجهيز بالعتاد وامدادهم بالقروض المسيرة وتشييد القرى، وتعبيد الطرق ومد سكك الحديد وبناء السدود ، ومد قنوات الري وتوزيع الكهرباء وغير ذلك من المرافق والخدمات.[1]

وقد بلغت هذه السياسة الباغية قمة طغيانها في عهد الجمهورية الثالثة، حيث ضاعفت فقد الالزاس واللورين سنة 1870 من تضميم فرنسا على تحويل الجزائر الى مستوطنة كبيرة مرتبطة بها، فدأب الجمهوريون خاصة في لفترة ما بين عامي 1871 و 1882، ثم في الثلث الاول من القرن العشرين على زرع اعداد هامة من المستوطنين القادرين على ادارة الجزائر وتنميتها تمهيدا لإنشاء فرنسا جديدة متناغمة مع الوطن، تكون بمثابة كندا جديدة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.[2]

وقد ترتبت عن هذه السياسة الاستطانية آثارا بالغة الضرر على مجتمعنا تتمثل في:[3]

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 الى 1989، دار المعرفة، 2006، ص251

[2] المرجع نفسه، ص252

[3] المرجع نفسه، ص253

- تجذر واستفحال الفقر المدقع والتشرد والجهل المسغبة، حيث انحدر المستوى المعاشي من 3 قناطير من الحبوب عام 1871، الى قناطير ونصف في اواسط القرن العشرين، وكادت تنعدم المدارس وافترش الناس الارض والتحفوا السماء.
- انتشار الامراض الفتاكة كالسل الذي ينشب أظافره في نحو 400.000 جزائري عام 1946م.
- استفحال البطالة التي طالت 2.200.000 من جملة 3.200.000 جزائري في سن العمل عند منتصف القرن الشعرين ، أي بنسبة تفوق 65% .
- استشراء ظواهر غريبة عن المجتمع الجزائري بتشجيع من الفرنسيين، كتعاطي الحمور التي كانت تتدفق أنهارا ، والمخدرات والتدخين، والتهتك وممارسة الفواحش، وغيرها من المهلكات.
- ظهور نظام اجتماعي جديد قبضت فيه اقلية من الاوروبيين على زمام الامور بيد من حديد واستأثرت بجميع الحقوق والوظائف والموارد والثروات ، وفي قاعه جمهور عريض من المسلمين المقهورين المنسيين.

2. إرهاق السكان المحليين بالضرائب وإضعاف الاقتصاد التقليدي:

رأت السلطات الفرنسية ان الاهالي لا يصرفون كثيرا ولذلك يجب فرض الضرائب عليهم بطريقة أثقل ، فهم لا يسكنون البيوت المكلفة ولكن يسكنون الخيام وبيوت القصدير والطوب ورخوها، ولا يشترون الكماليات ولا يستهلكون الا ما تصنعه أيديهم، او ما يستخرجونه من الارض او من الحيوانات ومن ثم فمصاريفهم قليلة وأموالهم باقية في ايديهم وهذا يعود الى نمط الاقتصاد الإعاشي الذي معتمدا من طرف الاهالي الجزائريين.[1]

وعليه دعا الى فرض الضرائب الكثير من الساسة الفرنسيين وكتابهم، منهم مترجم الجنرال سانت آرنو : فاروان الذي كتب في كتابه (حلقة من الغزو) : يجب ان نثقل كاهلهم بضرائب مرهقة حتى تتعذر عليهم الحياة ، فلا يجدون ما يسدون به رمقهم ، فيصبحون

[1] الغالي غربي واخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والابعاد ، دار هومة، الجزائر، 2007، ص225

حينذاك بين خيارين لا ثالث لهما: اما ان يثوروا، واما ان ينخرطوا في الجيش الفرنسي، ومن مستجدات هذه الفترة توسيع نطاق عشور الزرع التي كانت مقتصرة حتى العام 1886 على الحبوب ، ليشمل بعد ذلك التاريخ الخضار والثمار.[1]

فقد خلفت الرأسمالية الكولونيالية جملة في النشاطات الاقتصادية الموجهة بشكل عام نحو التصدير ، نقصد بها القطاع الزراعي الحديث الذي ينتج الخمرة والحمضيات والخضار فضلا عن الصناعات الاستخراجية يساهم قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي هو ايضا في عملية التصدير بإنتاجه الحبوب ومنتجات تربية الماشية، لكن هذا لا يعني ان التصدير هو وظيفته الرئيسية فالفلاح الذي يستثمر قطعة صغيرة من الارض يبيع قسما قليلا من منتوجه المخصص لاستهلاكه بهدف شراء بعض السلع الاستهلاكية الاخرى : زيت ، صابون،...او كي يدفع الضرائب المتوجبة عليه، ان منتجات الحبوب وقطاع تربية المواشي التي يصدرها قطاع زراعة الاكتفاء الذاتي ، هي تلك التي يقدمها الملاكون المحليون المتوسطون، كان التفاوت الشديد يميز المجتمع الريفي الجزائري الكولونيالي ، وكذلك التملك العقاري وذلك بواسطة شراء اراضي الفلاحين المفلسين، تحول عدد كبير من صغار الملاكين الى خماسين على ارضهم وذلك بعد ان خضعوا لدوامة الربا.[2]

وقد ادى الاضطراب الاقتصادي الذي سببه الاستعمار سلميا او بالعنف ، وانتزاع الاراضي وطرد السكان واسكانها في كانتونات ، ادى كل ذلك الى التأثير وبشدة على انماط حياة الجزائر، كان على هؤلاء السكان الذين تعرضوا للإقامة في امكنة محصورة، ان يثبتوا في مكان واحد ان كانوا من البدو، وان يضيق الخناق عليهم ان كانوا حضريين وكانوا مجبرين من جراء ذلك على اجراء تغيير في نمط معيشتهم اخذين بعين الاعتبار الاوضاع الجديدة.[3]

[1] بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص160_161

[2] عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر : سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830_1960، ترجمة: جوزف عبد الله، دار الحداثة للطباعة، بيروت _ لبنان، 1983 ، ص156

[3] عدي الهواري، المرجع السابق ، ص96

كما أضعفت شتى القوانين العقارية الاستعمارية، ان لم تكن دمرت الروابط الجماعية، وخافت كيانا مجهولا حتى الان: الفرد، ان تقسيم الارض الفردي يشير الى الانتقال من توازن اقتصادي يحفظه فقط مبدا جماعية الارض، الى اقتصاد الجوع.[1]

ومما لاشك ان الارهاق بالضرائب كان مقصودا من قبل الادارة الاستعمارية الفرنسية لتجريد الجزائريين من ثرواتهم وحرمانهم من وسائل المقاومة واجبارهم على الاستسلام والخضوع.[2]

ثانياً: الآثار الاجتماعية:

أدت الضرائب المرتفعة وأساليب الجباية القاسية إلى تدهور المستوى المعيشي للسكان الجزائريين، مما ساهم في اتساع دائرة الفقر وانتشار الأزمات الاجتماعية. كما دفعت هذه الأوضاع الكثير من السكان إلى النزوح والهجرة بحثًا عن ظروف أفضل:

1. تفقير المجتمع وظهور المجاعات والأوبئة:

ادت الاضطرابات في انماط حياة هؤلاء الى انعكاسات على الصعيد الاجتماعي ان تفتيت القبائل وفروعها، وانفجار العائلات الموسعة هنا اولى هذه الانعكاسات الاجتماعية ينطوي نمط الحياة الى تنظيم اجتماعي خاص به ، فكل تغيير في هذا النمط يؤدي الى تغيير في التنظيم.[3]

فقد افقدت الفلاحين أرضهم وذلك بسبب توسعها الاستعماري الذي استولى على أراضي الثوار 1871 واستفادوا من قرار مجلس الشيوخ لسنة 1863 م وقانون فارني 1873 وقانون 22أفريل1887م والقانون العقاري لـ 16أفريل1897م ليوسع ممتلكاته فوجد الفلاحون الذين انتزعت منهم أراضيهم تحت رحمة المرابين، وأدى صدور هذه القوانين وتطبيقها إلى انخفاض

[1] عدي الهواري، المرجع السابق ، ص95

[2] ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830_1900م، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص77

[3] عدي الهواري، المرجع السابق ، ص97

في تربية الماشية بسبب الاستيلاء على الأراضي التي كانت صالحة للرعي وعليه فقد تراجعت أعداد رؤوس الماشية التي كان يملكها الجزائريون في ربع قرن من نحو 17 مليون رأس عام 1887 إلى أقل من 13 مليون رأس عام 1913، كان لذلك تأثير على النشاط التجاري المترتب على تربية وتجارة الماشية إضافة إلى الآثار المترتبة على غذاء المواطنين الذين كانوا يعتمدون على اللحوم في غذائهم.[1]

وادت السياسة الاقتصادية والمالية التي طبقت في الجزائر الى افقار الجزائريين وانخفاض مستوى معيشتهم الى حد ادنى المستويات في العالم ، فتحولوا من ملاك للأرض الى عمال زراعيين يستغلهم المستوطنون، وتضاءلت الاجور، حيث كانت تتراوح ما بين نصف فرنك وفرنك ونصف عن 14 ساعة من العمل اليومي في مطلع القرن العشرين، اما مساكنهم ، فلم تكن سوى : الكوخ المسمى (القربي) او الخيمة في الصحراء والمناطق السهبية، كما بلغ الامر في العديد من الفترات الى حد انتشار المجاعات وعلى راسها المجاعة الكبرى لسنتي 1867_1868م، التي هلك خلالها خمسمائة الف جزائري.[2]

وبصفة عامة فان الضرائب ادت الى تدني القدرة الشرائية للأهالي ، مما ساهم في تحويلهم الى فقراء، بسبب تراجع الملكية وتحطيم الفلاحين وسلطة القبيلة وتفكيكها، مع ظهور طبقة ارستقراطية استفادت من الامتيازات والاعفاءات التي منحتها لهم السلطات الاستعمارية في تنمية ثروتهم.[3]

ومن بين الانعكاسات السياسة الاستعمارية على المجتمع الجزائري:[4]

[1] لوقاف سهام، ناصر فتيحة، السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في مجال التشريع العقاري 1879_1914، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تخصص مغرب حديث ومعاصر، جامعة بن خلدون_ تيارت، 2014_2015 ، ص ص 66_67

[2] رياض بودلاعة، السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830_1962، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 07، العدد ، سكيكدة، الجزاشر، 02، اكتوبر 2021 ، ص71

[3] محمد برشان، الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار،1903-1962 أطروحة دكتوراه، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران،2012-2013، ص ص301_302

[4] بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص113_114

- توسع الاستيطان الاوروبي وسيطرة المستوطنين على كل القطاعات الحيوية في الجزائر.
- تشويه بنية الاقتصاد الجزائري والحاقه بالاقتصاد الفرنسي.
- افقار الجزائريين وانخفاض مستويات معيشتهم الى حد أدنى المستويات في العام بسبب تدمر املاكهم ومواشيهم ومصادرة اراضيهم، فتحولوا من ملاك ارض الى عمال زراعيين يستعبدهم المستوطنين، وتضاءلت الاجور، حيث كانت تتراوح ما بين نصف فرنك وفرنك ونصف عن 14 ساعة من العمل اليومي في مطلع القرن العشرين، اما مساكنهم فلم تكن سوى الكوخ المسمى القربي، او الخيمة.
- ارتفاع معدلات البطالة الى نسب ستفوق 65 %.
- تصاعد نسب الامية، وانتشار الجهل والبدع والخرافات والآفات الاجتماعية، وتدهور مستوى التعليم والثقافة العربية والاخلاق، واختفاء او ضمور الطبقة المثقفة.

وبصفة عامة فإن الضرائب أدت إلى تدين القدرة الشرائية للأهالي؛ مما ساهم في تحويلهم إلى فقراء، بسبب تراجع الملكية وتحطيم الفلاحين وسلطة القبيلة وتفكيكها، مع ظهور طبقة ارستقراطية استفادت من الامتيازات والإعفاءات التي منحتها لهم السلطات الاستعمارية في تنمية ثروتهم .[1]

2. انتشار الهجرة الداخلية والخارجية:

❖ الهجرة الداخلية :

يعد النزوح الريفي نحو المدن لغرض العمل او الاستقرار بهدف تحسين الاوضاع من اهم الظواهر التي ترتبت عن تدهور اوضاع سكان الارياف نتيجة تضاؤل ممتلكاتهم واراضيهم ، فقد دفعت اعداد كبيرة من هؤلاء الى المغادرة والاحصائيات الديمغرافية التي تخص ظاهرة النزوح الريفي معتبرة ومعبرة، حيث تظهر تزايد وتيرة التنقل من الريف الى المدينة، فتعداد

[1] محمد برشان، المرجع السابق ، ص ص302-301

السكان الريفيين الذين كان يقدر ب 14 مرة اكثر من سكان المدن في سنة 1886، وبسبب النزوح اصبح يقدر ب 11 مرة سنة 1911، [1]

كما ساهم الاستيلاء على أراضي الجزائريين و طردهم نحو المناطق الجبلية كان له تأثير كبير على وحدة المجتمع الجزائري، حيث أدى ذلك إلى إلغاء كيان القبيلة كوحدة أساسية يقوم عليها النظام الاجتماعي في الجزائر، فتفتت إلى دواوير لتشكيلها خلية اقتصادية و اجتماعية في الوسط الريفي بفعل تحديد أراضيها و إخضاعها للبيع.[2]

❖ **الهجرة الخارجية:**

دفعت الضرائب الباهظة السكان الى هجرة فردية وجماعية، ففي منطقة عين الصفراء فقد بدا القصر فارغا سنة 1881م نتيجة الممارسات الاستعمارية التعسفية وتوظيف الضرائب ضد قبيلة الشرفة في قصر تيوت ونتيجة لإثقالها بالضرائب بداية من سنة 1872م، مما دفعها الى الهجرة نحو المغرب الاقصى سنة 1884م، اذ هاجرت 25 خيمة من اصل 32 خيمة التراب الجزائري ولم تتوقف رغم تخفيض ضريبة اللزمة.[3]

كما ساهمت السياسة الضريبية -بشكل عام- في تأزم حالة الأهالي الجزائريين، واتساع طبقة الفقراء مع تجلي مظاهر البؤس والجوع، نتيجة نظام الضرائب والغرامات المفروض على السكان، والصورة تزداد وضوحا وتبرز مع لجوء الأهالي إلى بيع أملاكهم قصد تسديد الضرائب والغرامات المفروضة عليهم، أو اختيار الهجرة إلى خارج الجزائر دون رجعة.[4]

---

[1] الجيلالي صاري، تجريد الفلاحين من اراضيهم 1830_1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر ، 2010، ص181

[2] عاطف سراج، شلالي عبد الوهاب، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها على سكان الريف – قانون جويلية 1874 أنموذجا – ، المجلة العربية لأبحاث و الدراسات في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، مج 12 ، العدد 01 ، جامعة العربي التبسي، تبسة، 01 جانفي 2020، ص 149

[3] حمزة بن قيطون، المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عني الصفراء العسكري 1882-1914م، 18 ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1 ،2014-2015، ص136

[4] عبد الله بابا، المرجع السابق ، ص335

وعليه فقد دفعت هذه الاوضاع الى تسجيل حركة هجرة كبيرة بين الجزائريين الى المشرق و أوروبا ، فهاجروا الى سوريا والحجاز وقدر عدد في المشرق العربي ب 17500 مهاجر سنة 1910، وتعاظمت هجرتهم الى فرنسا بعد الحرب العالمية الاولى اين وصل عدد المهاجرين الى 270000 مهاجر.[1]

ثالثاً: الآثار السياسية :

لم تكن السياسة الجبائية الفرنسية مجرد إجراء مالي، بل كان لها أثر سياسي واضح، إذ ساهمت في تنامي مشاعر الرفض والمقاومة لدى الجزائريين. وقد تجسد ذلك في اندلاع الثورات الشعبية ورفض القيادات التقليدية والدينية للسياسات الاستعمارية:

1. موقف القيادات التقليدية والدينية من الجباية:

أمام الوضعية المزرية التي سببها النظام الضريبي المجحف والغرامات المبالغ فيها ، وجد الاعيان المسلمون بمختلف اتجاهاتهم السياسية ، انفسهم متفقين على توجيه انتقادات لاذعة الة نظام الضرائب والغرامات المفروض، والى الادارة الاستعمارية من ورائه وبرز ذلك في مختلف الاستجوابات التي ادلوا بها الى مختلف لجان التحقيق البرلمانية وفي العرائض التي تقدموا بها الى الهيئات المختصة، او نشروها في الصحف التي امكنهم الكتابة فيها.[2]

ومن بينها عريضة سكان مدينة قسنطينة في سنة 1892 وجهوها الى الغرفتين البرلمانيتين الفرنستين لقولهم: نحن في الجزائر اربعة ملايين من الاهالي المسامين ونعيش وسط خمسمائة الف من الأوربيين، ومع ذلك نحن فأكثرهم عددا ست عشرة مرة، وندفع في

[1] حداد سارة، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية القرن العشرين 1900_1919، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد 09، العدد 02، 2023 المدرسة العليا _ بوزريعة ، ص58

[2] صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830_1930، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية، قسنطينة، 1999، ص123

شكل الضرائب بمختلف انواعها، الضعف او ثلاث مرات اكثر مما يدفعون، وبالفعل فنحن ندفع مثلهم:[1]

- كل الرسوم والتي بمقتضى اجراء تعسفي ملزمين بدفعها نقدا.
- الضريبة العقارية على البنيات.
- رسم الكراء وعلى الكلاب.
- ضريبة على المهن وضريبة للغرف التجارية.
- ضريبة على اشجار العنب
- حقوق التسجيل والطابع الضريبين.
- المكوس في الاسواق والساحات التجارية
- كل ضرائب العمالات والبلديات.

ويضيفوا في قولهم : ونحن وحدنا ندفع ، زيادة عنهم:

- الزكاة على الانعام.
- العشر على المحاصيل الزراعية
- الضريبة على البساتين
- الضريبة على النخيل
- الضريبة على تكوين الملكية
- الضريبة على الزواج وعلى الاحتفالات وعلى الاعياد الدينية وغيرها..[2]

وقد ركز هؤلاء طالبهم للخروج من هذه الوضعية على حق التمثيل النابي للأهالي فهو وحده الكفيل بالدفاع عن مصالحهم، وهكذا نستنتج ان الضرائب التي سلطت على الاهالي المسلمين في الجزائر اثناء النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت متنوعة وقاسية، حيث

[1] جمال قنان، نصوص سياسية جزائرية من القرن التاسع عشر 1830_1914، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص250_251

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص251

يمكن اعتبراها ن ابرز مظاهر الحرب الاقتصادية التي زادت وضع الاهالي المسلمين تأزما، وهو ما أثار انتقاد وتنديد الاعيان المسلمين بمختلف توجهاتهم الذين طالبوا بنظام ضرائبي منصف من خلال حق الاهالي في التمتع بالمساواة مع المستوطنين اما مصلحة الضرائب، وبان تكون استفاداتهم من نفقات الخزينة العمومية متوافقة مع حجم تضحياتهم الضريبية.[1]

كانت مطالب الجزائريين تعبر عن تذمرهم، وبالمقابل كان الفرنسيون يماطلون في تلبية مطالبهم ونشير هنا الى احتجاج او شكاية اعيان ولاية قسنطينة سنة 1891م، وتمثل مطلبهم الاساس في اعادة النظر في النظام المتبع في الضرائب وكذا مطالب الجزائريين من فرنسا سنة 1912 التي جاءت بعد تخطيط الفرنسيين لقانون التجنيد الاجباري، والذي عارضه الجزائريون بالهجرة الجماعية والفرار الى الجبال والصحاري، لذلك شكل الجزائريون وبالأحرى طبقة النخبة وفدا قدم الى الحكومة الفرنسية في باريس بيانا عبروا فيه عن ضرورة توضيح الاوضاع للحكومة الفرنسية في باريس، باطلاعها على رغبات المسلمين الجزائريين الذين شعروا بان هذا الحمل الجديد (قانون التجنيد)لابد ان تصحبه، بالمقابل تحسينات او تحويلات في اوضاع السكان: فكانوا يطالبون بالحصول على تعويض فعال يتمثل في ما يلي:[2]

- تغيير الاجراءات الاضطهادية وتمثيل نيابي جاد وكاف في المجالس الجزائرية والبارسية، وتطبيق عادل للضرائب وتوزيع متساو لمصادر دخل الميزانية بين جميع الاهالي.

أدت الاضطرابات في انماط حياة هؤلاء الى انعكاسات على الصعيد الاجتماعي ، ان تفتيت القبائل وفروعها ، وانفجار العائلات هما اولى هذه الانعكاسات الاجتماعية ينطوي نمط الحياة على تنظيم اجتماعي خاص به، فكل تغيير في هذا النمط يؤدي الى تغيير في التنظيم الاجتماعي.[3]

[1] موسى حمادي، الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة الحقيقة، العدد 36، ديسمبر 2015 ، ص144

[2] دحمان توفيق، الضرائب في الجزائر 1792_1865، المرجع السابق، ص ص 49_50

[3] عدي الهواري، المرجع السابق ، ص97

2. علاقة السياسة الجبائية باندلاع الثورات الشعبية:

انتهجت فرنسا بعد احتلالها للجزائر سياسات متعددة لها هدف واحد، وهو تعزيز وجودها بالجزائر والحفاظ على مستعمراتها، ومن بين سياستها اثقال الاهالي بالضرائب، وتنوعت هذه الضرائب منها ما هو ديني ويعتبر كمورث عن النظام المالي العثماني، ومنها ما وضعته السلطات الاستعمارية، لتقوية الخزينة العمومية وكأسلوب لردع الاهالي واضعافهم، كرجال المقاومة الشعبية مثلا. [1]

فقد كانت الضرائب والغرامات التي تفرض على الجزائري ترهق كاهله، ولم يبق له شيء يدفعه للإدارة وللمستوطنين، خاصة بعد استلامهم مسؤولية التصرف في ميزانية الجزائر مع مطلع القرن 20 (1903م)، لقد كان الجزائري المسلم يدفع الضريبة حتى على كوخه، كما كان يلتزم بدفع الضريبة عن أقاربه الغائبين، بل يجبر على تقديم الزكاة للإدارة ، وكان يدفع الضريبة أو الغرامة وهو في أغلب الأحيان لا يمتلك أي مصدر رزق، وإذا امتلك وظيفة فإن أجرته التي لا تتعدى في أحسن الحالات 3 فرنك لا تمكنه من سد ضرورياته.[2]

وقد اثارت الضرائب المفروضة على الجزائريين ردود فعل رافضة لها، فقد اعترضت بقوة الكثير من القبائل، وقاومتها مقاومة عنيفة ، فمثلا قبيلة اولاد عطية[3] رفضت دفع الزكاة وتم اغتيال شيخ اولاد عطية بومسيخ الذي عرف ب وفاته واخلاصه لفرنسا، اما في قسمة سطيف فقد انتقدت المكاتب العربية هذا النظام الضريبي[4]،

[1] الغالي الغربي واخرون، المرجع السابق، ص255.

[2] حياة سيدي صالح، العقاب في السياسة الفرنسية اتجاه الجزائريين اواخر القرن 20، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 24، العدد 02، ديسمبر 2024 ، ص ص376_399

[3] **قبيلة اولاد عطية:** هي قبيلة تابعة لولاية سكيكدة حاليا وبعض القبائل الاخرى التابعة لقيادة قبلي بواد زهور المتواجد ببلدية القل حاليا، **انظر:** صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستبطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، مشروع البحث في اطار البرنامج الوطني للبحث PNR، جامعة 8 ماي قالمة 1945 ، ، ص298

[4] صالح فركوس، التشريعات المنظمة للاستبطان الاستعماري في الجزائر، المرجع السابق، ص298

كما شهد الريف الجزائري عدة احتجاجات وانتفاضات فلاحية كان من بين أسبابها الضرائب المرتفعة، ومصادرة الأراضي، وتدهور الأوضاع المعيشية، وقد تمثلت في ثورات الفلاحين ، حيث الدوق دورليان Contt drouelderlon بالفلاحين قائلا: «أن هؤلاء المناضلين ألحقوا بالفرنسيين من الأضرار ما لم تستطع قوات العدو الأخرى أن تلحقه بنا». ويضيف قائلا : ان الفلاحين في ناحية حرمونا من النوم لانهم أجبرونا ان نضل دائما في حالة استنفار».[1]

بالإضافة إلى بروز حركات عصيانية لبعض الجماعات أو الأشخاص وتعرف بظاهرة "لصوصية الشرف "، التي مارسها بوزيان القلعي وأقرانه من أمثال مسعود بن زلماط، وعرفوا لدى عامة الشعب الجزائري بالقطاع الشرفاء وفي نظر إدارة الاحتلال الفرنسي بقطاع الطرق والخارجين عن القانون، حيث قاوم بوزيان القلعي مدة ثلاثة عشر سنة (1863 - 1876) في نواحي معسكر، ولم يكن فيها لصا أو قطاعا للطريق، وإنما كان مناهضا لتصرفات الإدارة الاستعمارية وقوانينها، فزرع بوزيان القلعي في قلوب الكولون الهلع، فغادروا أكثرهم المنطقة، وقد رفض بوزيان القلعي قواعد العدالة الاستعمارية برفضه دفع الضرائب العامة لقائد القلعة، فتعرض للإهانة، فانتقم بوزيان منه ولجأ إلى الأدغال، وكان الفلاحون يشيدون بأعماله وبطولاته مدة ثلاثة وعشرين سنة .[2]

لم تقتصر آثار السياسة الجبائية الفرنسية في الجزائر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل امتدت إلى المجال الاجتماعي والسياسي، حيث أدت الضرائب المرتفعة وأساليب الجباية القاسية إلى زيادة معاناة الأهالي، خاصة في ظل تدهور الأوضاع المعيشية واتساع الاستيطان الأوروبي. وقد ساهم ذلك في تنامي روح الرفض والمقاومة، فاندلعت عدة ثورات وانتفاضات شعبية كان من أبرزها ثورة المقراني وثورة الشيخ بوعمامة:

[1] لوقاف سهام، ناصر فتيحة، المرجع السابق ، ص80

[2] لوقاف سهام، ناصلر فتيحة، المرجع السابق ، ص81

تُعد ثورة المقراني[1] والشيخ الحداد[2] 1871م من أكبر الثورات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي، وقد اندلعت في سياق تميز بتزايد الضرائب، وتراجع مكانة القيادات المحلية، ومصادرة الأراضي، إضافة الى منع الباشاغا المقراني من تطبيق نظام تويزة الذي يتطلب جهدا جماعيا، وفرضت عليه تسليم اموال الضرائب الى الخزينة بعدما كان يحتفظ بها لإدارة المناطق[3].

[1] **الباشاغا المقراني:** هو ابن "الحاج احمد المقراني" الذي عرف بنفوذه القوي إلى أن توفي سنة 1853، وعين الفرنسيون مكانه ابنه "محمد" الملقب بلقب "الباشاغا"، وهو أقل نفوذا من منصب الخليفة، ومع 1868 تقلص نفوذه تماما... **ينظر:** يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج5، ثورات القرن التاسع عشر ط2، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996، ص ص232-233.

[2] **الشيخ الحداد:** هو "محمد أمزيان" تعلم في زاوية أبيه "على الحداد" فحفظ القرآن، وعمل كإمام في مسجد ببلديته صدوق، "، وتمكنت عائلة الشيخ الحداد من فرض سيطرتها الدينية على مناطق عديدة. **ينظر:** يحي بوعزيز، ثورات الجزائر، ج5، المرجع السابق، ص ص242-243

[3] علي بطاش ، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل، حياة الشيخ الحداد وثورة ،1871 ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، ص 1333

خلاصة الفصل:

يتضح من خلال ما سبق أن النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر لم يكن مجرد وسيلة لتحصيل الموارد المالية، بل كان أداة استعمارية استهدفت إخضاع المجتمع الجزائري وإعادة تشكيل أوضاعه بما يخدم المصالح الفرنسية. فقد أفرزت هذه السياسة آثارًا اقتصادية تمثلت في مصادرة الأراضي، وإضعاف الاقتصاد التقليدي، وإرهاق السكان المحليين بالضرائب المختلفة.

كما ترتبت عنها نتائج اجتماعية خطيرة، من أبرزها تفشي الفقر والمجاعات والأوبئة، إلى جانب انتشار الهجرة الداخلية والخارجية نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية. أما سياسيًا، فقد ساهمت هذه السياسة في تأجيج روح المقاومة واندلاع عدد من الثورات الشعبية، فضلًا عن معارضة القيادات التقليدية والدينية للنظام الجبائي المفروض.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن السياسة الضريبية الفرنسية شكلت أحد أهم أدوات السيطرة الاستعمارية، وكان لها دور كبير في إحداث تحولات عميقة مست المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1914.

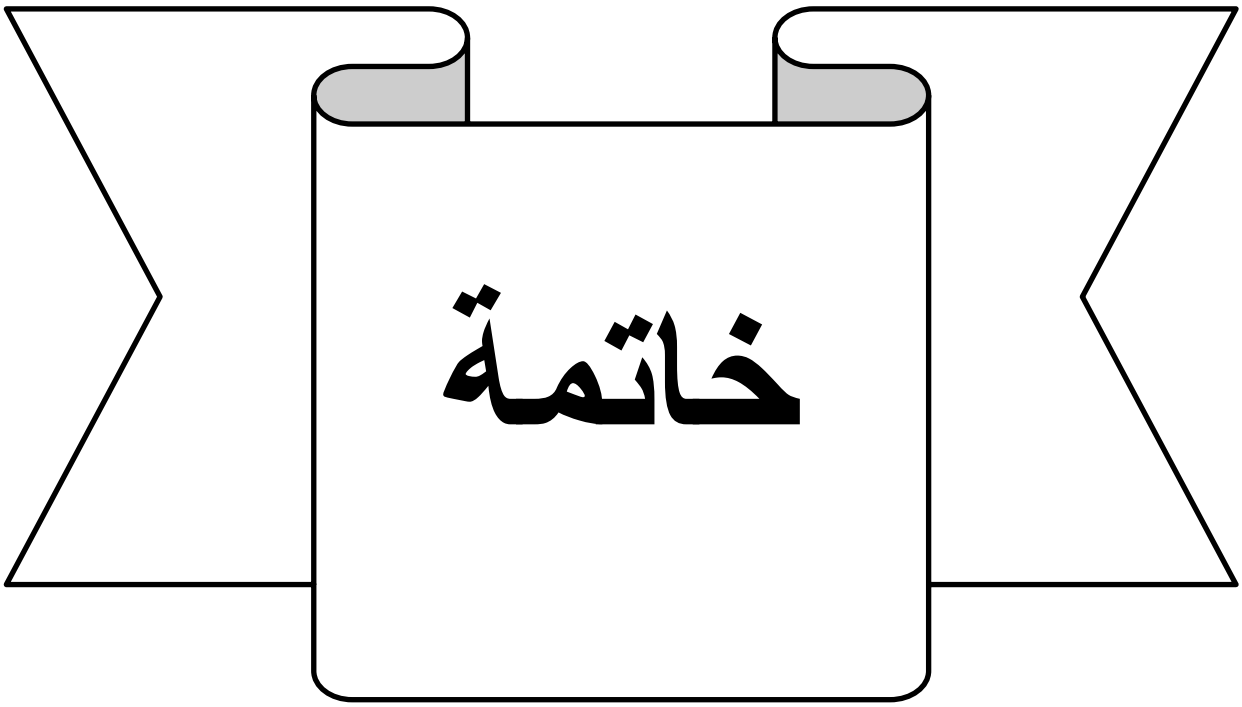
خاتمة

خاتمة:

في ختام هذه الدراسة التي تناولت النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1914 وأثره على المجتمع الجزائري، يمكن التأكيد على أن السياسة الجبائية لم تكن مجرد وسيلة تقنية لتمويل الإدارة الاستعمارية، بل شكلت إحدى أهم الأدوات التي اعتمدتها فرنسا لترسيخ وجودها في الجزائر وإعادة تشكيل بنيتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يخدم مصالحها الاستعمارية.

1) فمن خلال تتبع الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبيل الاحتلال، يتضح أن المجتمع الجزائري كان يقوم على اقتصاد تقليدي متنوع يعتمد أساسًا على النشاط الفلاحي والرعوي، إلى جانب بعض الصناعات الحرفية والتجارة الداخلية والخارجية، كما كان يتميز بنظام جبائي محلي يرتبط بالبنية العثمانية السائدة آنذاك. غير أن هذا النظام، رغم بساطته، كان منسجمًا إلى حد ما مع طبيعة المجتمع وإمكاناته الاقتصادية.

2) ومع بداية الاحتلال الفرنسي سنة 1830، شهدت الجزائر تحولًا جذريًا في بنيتها الاقتصادية والمالية، حيث عملت السلطات الاستعمارية على فرض نظام ضريبي جديد تدرج عبر مرحلتين أساسيتين: مرحلة الحكم العسكري ومرحلة الحكم المدني. ففي المرحلة الأولى، اتسم النظام الجبائي بالارتجال والتعدد، حيث تم الإبقاء على بعض الضرائب التقليدية مثل العشور والزكاة واللزمة، إلى جانب فرض ضرائب جديدة تخدم متطلبات الجيش والإدارة الاستعمارية، مما أدى إلى إثقال كاهل السكان المحليين وخلق حالة من التذمر الاجتماعي.

3) أما في مرحلة الحكم المدني بين 1870 و1914، فقد سعت الإدارة الفرنسية إلى إعادة تنظيم المنظومة الجبائية من خلال إدخال إصلاحات قانونية وتحديث الإدارة المالية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تكن تهدف إلى تحقيق العدالة الجبائية بقدر ما كانت تسعى إلى زيادة الموارد المالية للدولة الاستعمارية وتثبيت الاستيطان الأوروبي.

وقد تجلى ذلك في توسيع نطاق الضرائب، وتطوير أساليب الجباية، وإحكام الرقابة المالية، مع استمرار التمييز بين السكان الأوروبيين والجزائريين.

4) وقد أظهرت هذه الدراسة أن النظام الضريبي الفرنسي كان يحمل طابعًا مزدوجًا، حيث جمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مع اعتماد سياسات تمييزية واضحة، إذ استفاد المستوطنون الأوروبيون من امتيازات وإعفاءات ضريبية، في حين تحمل السكان الجزائريون العبء الأكبر من الضرائب والرسوم، مما عمّق الفوارق الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع.

5) وعلى المستوى الاقتصادي، أدت السياسة الجبائية الفرنسية إلى نتائج خطيرة، تمثلت في مصادرة الأراضي الزراعية وتوسيع نطاق الاستيطان الأوروبي، وهو ما أدى إلى تراجع دور الفلاح الجزائري وإضعاف الاقتصاد التقليدي القائم على الفلاحة والحرف. كما ساهمت الضرائب المرتفعة في إنهاك القدرة الشرائية للسكان المحليين، وإضعاف النشاط التجاري والصناعي التقليدي.

6) أما على المستوى الاجتماعي، فقد كان للأعباء الجبائية آثار عميقة تمثلت في تفقير شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، وظهور أزمات معيشية حادة، تمثلت في المجاعات والأوبئة التي زادت من معاناة السكان. كما دفعت هذه الأوضاع الصعبة العديد من الجزائريين إلى الهجرة الداخلية نحو المدن أو الهجرة الخارجية، بحثًا عن ظروف معيشية أفضل.

7) وفي الجانب السياسي، ساهمت السياسة الجبائية الفرنسية في خلق حالة من الاحتقان الشعبي، حيث اعتبر السكان أن الضرائب المفروضة وسيلة للهيمنة والاستغلال، مما أدى إلى تنامي روح المقاومة ورفض الوجود الاستعماري. وقد تجسد هذا الرفض في اندلاع العديد من الثورات والانتفاضات الشعبية، من أبرزها ثورة المقراني وثورة الشيخ بوعمامة، إضافة إلى احتجاجات محلية متفرقة، حيث شكلت السياسة الجبائية أحد

العوامل المساعدة في تأجيج هذه الحركات، إلى جانب عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية.

8) كما برز موقف القيادات التقليدية والدينية في الجزائر رافضًا للسياسات الجبائية الاستعمارية، حيث لعبت هذه القيادات دورًا مهمًا في توجيه المجتمع نحو مقاومة الضرائب الجائرة، والدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للسكان، مما ساهم في تعزيز الوعي الوطني ومناهضة الاستعمار.

9) وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر لم يكن مجرد نظام مالي عادي، بل كان أداة استعمارية متكاملة هدفت إلى تحقيق السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع الجزائري. فقد ساهم هذا النظام في إعادة تشكيل البنية الاقتصادية لصالح المستوطنين الأوروبيين، وأدى إلى إفقار السكان المحليين وتهميشهم، كما كان له دور غير مباشر في تأجيج المقاومة الشعبية واندلاع الثورات ضد الوجود الاستعماري.

10) وفي الأخير، يمكن التأكيد على أن دراسة النظام الضريبي الفرنسي وآثاره على المجتمع الجزائري تبرز أهمية العامل الاقتصادي في فهم طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وتكشف عن مدى ارتباط السياسة الجبائية بمختلف التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية الممتدة من 1830 إلى 1914.

الملاحق

الملحق رقم 1: بعض ضرائب اصحاب المهن في الجزائر:[1]

[1] دحماني، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص608

الملحق رقم 2: يمثل جدول مختلف انواع الضرائب والرسوم العثمانية:[1]

	الضرائب الشرعية					الضرائب المستحدثة				
الضرائب والرسوم العثمانية	الضرائب على أراضي الملك.	الخراج.			الجزية.	عوائد سكان المدن.	الضرائب على أصحاب النشاط في المدن	الفوائد المترتبة على أنظمة التبادل التجاري	حقوق التولية	ضرائب إضافية أو استثنائية
	- العشور. - الزكاة.	ضرائب وعوائد أراضي البايلك	الضرائب على أراضي الأعراش.	الضرائب على أراضي الموات.	الضرائب المفروضة على أهل الذمة.	- ضيفة دار السلطان (ضيفة عيد الدين) - ضيفة دار الباي - باشماط البايلك	- ضرائب ورسوم النقابات المهنية والمحلات التجارية	- الحقوق الجمركية (رسوم المرسى) - رسوم الأسواق (المكس) - الاحتكار.	- حق البرنوس (القندورة) - الباشماق	- الغرامة - المعونة - الخطية - ضيفة الدنوش - الضيافة - الفرس (قادة) - الكيش - المصادرات. - أملاك البايلك. - العسة. - حق الشير
		- اقطاع الأراضي: (حق الشير). - كراء الأراضي الزراعية؛ (الحكور).	- اللزمة.							

[1] دحماني ، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص594

الملحق رقم 3: يمثل جدول مختلف انواع الضرائب والرسوم العثمانية:[1]

ضرائب دولة الأمير عبد القادر	- العشور. - الزكاة.			الجزية				- الجمارك. - مكس الأسواق. - الاحتكار.	- حق الرتوس.	- العونة - الغرامة - الخطية - الغنائم - أملاك الدولة العقارية.
الضرائب في العهد الاستعماري	- العشور. - الزكاة.	- المذكور. - ما تحصله الدولة من أملاك البايلك سابقا.	- القرعة: * أزمة مطقة قبائل زواوة: * أزمة القبائل الكبرى. * أزمة القبائل الصغرى. - القرعة الدنية - القرعة البسية * القرعة في جنوب البلاد. - القرعة الثانية - أزمة النخيل					- مكس الأسواق. -	- حق الرتوس.	- العسة - حق الشير - التسعيرات الإضافية. - السخرة. - حقوق المسجل. - حقوق الطابع - محصول البريد.

[1] دحماني ، الضرائب في الجزائر، المرجع السابق، ص594

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر والمراجع:

◄ المصادر باللغة العربية:

1- الخوجة، حمدان، المرآة، ترجمة وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، .1984

2- المدني، أحمد توفيق، كتاب الجزائر: تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا، المطبعة العربية، الجزائر، .1931

3- جونسون، كوليت وفرانسيس، الجزائر خارج عن القانون، ترجمة محمد المعراجي، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2014.

◄ المصادر باللغة الأجنبية:

5 -Julien, Charles-André, Histoire de l'Algérie contemporaine (1827-1871), P.U.F, Paris, 1964.

ثانيًا: المراجع:

1- أجيرون، شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919، ج1، ترجمة حاج مسعود، الجزائر، .2007

2- بطاش، علي، لمحة عن تاريخ منطقة القبائل: حياة الشيخ الحداد وثورة 1871، ط2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.ن.

3- بلاح، بشير، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

4- برحماني، محفوظ، الضريبة العقارية في القانون الجزائري: دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، 2009.

5- بوعزيز، يحي، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ج5، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1996.

6- تادريس، صبحي، والعقاد، مدحت محمد، مقدمة في علم الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

7- دحماني، توفيق، نظرات على الضرائب في الجزائر: العهد العثماني-الأمير عبد القادر- الاحتلال الفرنسي حتى 1914، د.ب.ن، د.ت.ن.

8- سعيدوني، ناصر الدين، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

9- سعد الله، أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1، دار البصائر، الجزائر، 2007.

10- .....، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.

11- .....، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

12- .....، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث: بداية الاحتلال، عالم المعرفة، الجزائر، 2015.

13- شنوف، عيسى، يهود الجزائر: 2000 سنة من الوجود، دار المعرفة، الجزائر، 2008.

14- صاري، الجيلالي، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830–1962، ترجمة قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2010.

15- عباد، صالح، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830–1930، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 1999.

16- .....، الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830، دار هومة، الجزائر، 2012.

17- عميراوي، حميدة، آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830–1954، الجزائر، 2007.

18- فركوس، صالح، النظام الجبائي في العهد الاستعماري بالقطر الجزائري في ضوء مقاطعة قسنطينة 1837–1871، د.ب.ن، د.ت.

19- قنان، جمال، نصوص سياسية جزائرية من القرن التاسع عشر 1830–1914، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

20- لونيسي، رابح وآخرون، تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

21- مياسي، إبراهيم، الاحتلال الفرنسي للصحراء الجزائرية 1837–1934، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

22- الجيلالي، عبد الرحمن، تاريخ المدن الثلاث: الجزائر–المدية–مليانة، ط1، دار القصبة، الجزائر، 2007.

23- الغالي، غربي وآخرون، العدوان الفرنسي على الجزائر: الخلفيات والأبعاد، دار هومة، الجزائر، 2007.

ثالثًا: المجلات والدوريات:

1- بابا، عبد الله، "السياسة الضريبية في الجنوب الجزائري وتداعياتها على المجتمع 1902–1962"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج10، ع3، ديسمبر 2025.

2- بودلاعة، رياض، "السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر 1830–1962"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج7، ع2، سكيكدة، أكتوبر 2021.

3- بيرم، كمال، "بلدية المسيلة المختلطة: دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884–1945"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005–2006.

4- تريكي، أحمد، "نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي"، مجلة قرطاس للدراسات الحضارية والفكرية، مج3، ع2، جويلية 2011.

5- حداد، سارة، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية القرن العشرين 1900–1919"، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج9، ع2، 2023.

6- سراج، عاطف، وشلالي، عبد الوهاب، "قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف – قانون جويلية 1874 أنموذجًا"، المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج12، ع1، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2020.

7- صالح، حياة سيدي، "العقاب في السياسة الفرنسية اتجاه الجزائريين أواخر القرن العشرين"، مجلة الدراسات التاريخية، مج24، ع2، ديسمبر 2024.

8- فركوس، صالح، "التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري"، مشروع بحث ضمن البرنامج الوطني للبحث PNR، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، د.ت.ن.

9- غطاس، عائشة، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700–1830: مقاربة اجتماعية–اقتصادية، منشورات ANEP، الجزائر، 2007.

10- لمقدم، عمر، "جوانب من التنظيم الآلي خلال العهد العثماني"، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، مج3، ع2، ديسمبر 2019.

11- محمد، وقاد، "ظاهرة التهرب الضريبي والتمرد ضد السياسة الجبائية العثمانية في الجزائر أواخر العهد العثماني 1700–1830"، مجلة الإبراهيمي للأدب والعلوم الإنسانية، مج2، ع1، جانفي 2021.

12- حمادي، موسى، "الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، مجلة الحقيقة، ع36، ديسمبر 2015.

رابعًا: المذكرات والرسائل الجامعية:

1- برشان، محمد، الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في منطقة بشار 1903–1962، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، 2012–2013.

2- بن قيطون، حمزة، المشروع الاستيطاني الفرنسي بإقليم عين الصفراء العسكري 1882–1914، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 1، 2014–2015.

3- دحماني، توفيق، الضرائب في الجزائر 1792–1865: دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007–2008.

4- حداد، أحمد، "نتائج التحولات الاقتصادية في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي وموقف التيار الإصلاحي منها"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، مج8، ع3، جوان 2023.

5- الضب، طارق، الإصلاح الضريبي في الجزائر، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013-2014.

6- رواحنة، عبد الحكيم، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014.

7- شلغوم، حنان، أثر الإصلاحات الضريبية في الجزائر وانعكاساتها على المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012.

8- سهام، لوقاف، وفتيحة، ناصر، السياسة الاستعمارية الفرنسية المنتهجة في مجال التشريع العقاري 1879-1914، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2014-2015.

خامسًا: المعاجم والقواميس:

1- المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، 2004.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات	الصفحة
الاهداء والشكر	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ – خ
الفصل الاول: الاوضاع الاقتصادية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي 1830	
أولا: القطاعات الاقتصادية في الجزائر قبل الاحتلال	
3_ النشاط الفلاحي والتجاري.	**11**
4_ النشاط الصناعي والحرفي.	**14**
ثانيا: البنية المالية والجبائية في الجزائر قبل الاحتلال	
3_ النظام المالي والجبائي.	**19**
4_ أثر النظام الجبائي على المجتمع والاقتصاد.	**23**
الفصل الثاني:النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر 1830–1914م	
أولاً: النظام الجبائي في ظل الحكم العسكري 1830–1870	
3. أسس النظام الجبائي الفرنسي في الجزائر	**29**
4. أنواع الضرائب وخصائص الجباية في المرحلة العسكرية	**30**
ثانياً: الإصلاحات الضريبية في ظل الحكم المدني 1870– 1914:	
3. التحولات في السياسة المالية بعد 1870	**34**
4. القوانين الجبائية الجديدة وإصلاحات المنظومة الضريبية	**36**
الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام الضريبي الفرنسي على المجتمع الجزائري 1830-1914م	
أولاً: الآثار الاقتصادية	
3. مصادرة الأراضي الجزائريّة وتوسيع المستوطنات	**42**
4. إرهاق السكان المحليين بالضرائب وإضعاف الاقتصاد التقليدي	**43**
ثانياً: الآثار الاجتماعية	
3. تفقير المجتمع وظهور المجاعات والأوبئة	**45**
4. انتشار الهجرة الداخلية والخارجية	**48**
ثالثاً: الآثار السياسية :	
3. موقف القيادات التقليدية والدينية من الجباية	**50**
4. علاقة السياسة الجبائية باندلاع الثورات الشعبية	**52**

فهرس المحتويات:

خاتمة	58
الملاحق	62
قائمة المصادر والمراجع	66

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة موضوع النظام الضريبي الفرنسي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1914م، وتهدف إلى إبراز طبيعة السياسة الجبائية التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية ودورها في ترسيخ السيطرة الاستعمارية على الجزائر. كما تسعى إلى دراسة تطور النظام الضريبي خلال مرحلتي الحكم العسكري والمدني، وتحليل أهم الإصلاحات الجبائية التي عرفها، إضافة إلى الكشف عن آثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المجتمع الجزائري.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال تتبع تطور النظام الضريبي الفرنسي وتحليل انعكاساته على مختلف فئات المجتمع الجزائري. وقد توصلت الدراسة إلى أن الضرائب لم تكن مجرد وسيلة مالية لتوفير الموارد، بل شكلت أداة استعمارية استُخدمت لإضعاف الاقتصاد التقليدي، ومصادرة الأراضي، وإرهاق السكان بالأعباء الجبائية، مما ساهم في تدهور الأوضاع المعيشية وظهور العديد من الأزمات الاجتماعية، كما كان لها أثر في تنامي المقاومة الشعبية ضد الوجود الاستعماري الفرنسي.

الكلمات المفتاحية:

النظام الضريبي الفرنسي، الجزائر، الاستعمار الفرنسي، السياسة الجبائية، الضرائب، المجتمع الجزائري، 1830–1914م.

Abstract (English)

This study examines the French tax system in Algeria between 1830 and 1914, highlighting the nature of the fiscal policy implemented by the French colonial administration and its role in consolidating colonial domination. It also analyzes the development of the tax system during the military and civil administration periods, as well as the major fiscal reforms introduced during this era and their economic, social, and political impacts on Algerian society.

The study relies on the historical, descriptive, and analytical approaches to trace the evolution of the French tax system and assess its consequences for different segments of Algerian society. The findings reveal that taxation was not merely a financial mechanism for raising revenue but also a colonial instrument used to weaken the traditional economy, confiscate land, and impose heavy fiscal burdens on the indigenous population. These policies contributed to deteriorating living conditions, increasing social crises, and strengthening popular resistance against French colonial rule.

Keywords:
French Tax System, Algeria, French Colonialism, Fiscal Policy, Taxation, Algerian Society, 1830–1914

Résumé

Cette étude porte sur le **système fiscal français en Algérie durant la période 1830-1914**. Elle vise à mettre en évidence la nature de la politique fiscale adoptée par l'administration coloniale française et son rôle dans le renforcement de la domination coloniale en Algérie. L'étude analyse également l'évolution du système fiscal pendant les périodes de l'administration militaire et civile, ainsi que les principales réformes fiscales mises en œuvre et leurs répercussions économiques, sociales et politiques sur la société algérienne.

L'étude s'appuie sur les méthodes historique, descriptive et analytique afin de suivre l'évolution du système fiscal français et d'évaluer ses effets sur les différentes composantes de la société algérienne. Les résultats montrent que l'impôt ne constituait pas seulement un moyen de financement, mais également un instrument colonial utilisé pour affaiblir l'économie traditionnelle, confisquer les terres et imposer de lourdes charges fiscales à la population autochtone. Cette politique a contribué à la dégradation des conditions de vie, à l'apparition de nombreuses crises sociales et au développement de la résistance populaire contre la présence coloniale française.

Mots-clés :
Système fiscal français, Algérie, Colonialisme français, Politique fiscale, Impôts, Société algérienne, 1830–1914.